جامعة عمار ثليجي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

بعنوان

مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح بباريس 1919م–1920م

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب: مخلوفي معمر

إشراف الدكتور: رميتة عبد الغني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
بن خليفة محمود	أستاذ	جامعة الأغواط	رئيسا
رميتة عبد الغني	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي صالحي احمد بالنعامة	مشرفا ومقررا
جفال عمار	دكتور	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية: 1445هـ/1446هـ – 2023م/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليهوسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للدكتور " رميتة عبد الغني " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة بجامعة عمار ثليجي والى كل موظفيها وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقني بدعائها وحرصها علي.

إلى أخي المرحوم محمد الأزهر تغمده الله برحمته

إلى أخواتيزينب وخضرة وفاطمة وسارة و فتيحة اللواتي طالما مدوني يدي العون لي وتعبوا من أجلي.

الى الكتكوتة الصغيرة ابنت الاخت آية بهجت البيت

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

مخلوفي معمر

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

ط	طبعة
تع	تعريب
تح	تحقيق
تر	ترجمة
د ت	دون تاريخ
د م	دون مكان النشر
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
P	Page

مقدمـــــة

مقدمـــة

لقد شهد العالم إبان القرن العشرين أحداثا عالمية كبرى، والتي كان لها الأثر الكبير إلى يومنا هذا على المعمورة عامة وعلى أوربا خاصة. ومع نشوب الحرب الكونية الأولى في الفترة الممتدة ما بين **1914م- 1918م** والتي دارت احداثها في القارة الأوربية مخلفة فيها دمارا شاملا، لكن ما ان وضعت الحرب أوزارها حتى تطلع بعض رجال الساسة في العالم إلى إقامة سلم عالمي يهدف إلى تعزيز العلاقات الدولية وفقا لأسس جديدة تكون ميزته الدوام، ومن بين هؤلاء القادة الرئيس الأمريكي ويلسن الذي اقترح تسوية تقوم على برنامج يتكون من أربعة عشر مبدأ كأساس السلم العالمي، وكنتيجة لذلك قررت الدول الكبرى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر الصلح ، والذي يعد بادرة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة على اعتبار أنه اجتماع مجموعة الدول الكبرى لأول مرة في تاريخ البشرية بهدف حل مشاكل العالم بطريقة سلمية ووضع حد للحرب المريرة التي عاشها العالم، فقد وضعت أسس هذا المؤتمر لإبعاد شبح الحرب، والوصول إلى تسوية عامة بشأن الممتلكات التابعة للدول المهزومة وتجنيب العالم حروب تؤدي الى الدمار الشامل في كل المجالات وتوجيه الجهود نحو التطور.

لقد وجدت هذه الأفكار الجديدة الأثر الطيب لدى الشعوب التي عانت الاستعمار والاضطهاد، ومنها الشعوب العربية التي كان مغربها يخضع للاستعمار الأوروبي، أما مشرقها فقد كان خاضعا للدولة العثمانية التي قطعت في الضعف شوطا بعيدا أصبح يهدد وجودها خاصة بعد أن عرفت حركة إصلاحية جاءت بدعاة الفكر القومي إلى الحكم، فكان من الطبيعي ان تتأثر منطقة المشرق العربي بذلك وتبدأ في حركة مطلبيه انتهت انفصالية.وكان من أخطاء السلطة العثمانية أن دخلت الحرب رغم ظروفها حيث استغلت القوى الأوروبية ذلك الفكر التحرري المتنامي واستمالت العرب لدخول الحرب إلى جانبها. ولم تشذ شعوب المغرب العربي عن ذلك حيث أرسلوا العديد من الوفود وخولوها الحديث باسمهم وتقديم عرائض مطلبيه يعلقون فيها أمالا كبيرة في إن ينصفهم صانعو السلام.

مقدمـــة

ولإنجاز هذا العمل كان لابد من طرح الاشكالية التالية:

- فيما تمثلت مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح بباريس 1919م- 1920م ؟.

وللتعمق في هذا الموضوع فإنه من الجدير أن نطرح العديد من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ماهي ظروف ودواعي انعقاد المؤتمر؟.
- ماهي الوفود المغاربية المشاركة فيه؟ وفيما تمثلت مطالبها؟.
- كيف كان موقف المؤتمر من الوفود المغاربية المشاركة ومطالبها؟ وكيف كانت ردود الفعل اتجاه هذا الموقف؟.

- أسباب اختيار الموضوع:

فيما يتعلق بأسباب اختيارنا لهذا الموضوع فهذا يعود لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فالأسباب الموضوعية تكمن في معرفة الوفود المغاربية المشاركة في المؤتمر خاصة وأنه يأتي بعد الحرب العالمية الأولى ومطالبها،ومعرفة القرارات التي تمخضت عن ذلك،إضافة الى تقييم للوعي المغاربي بالرغم من ظروف الاستعمار التي كانوا تحت ويلاتها، وهل كان لهذا المؤتمر الفائدة على الوفد المغاربي؟.

أما عن الأسباب الذاتية لحاجة في نفسي ورغبة مني في البحث في هذه المواضيع وإماطة اللثام عن صفحة من صفحات التاريخ المعاصر.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التعريف بالقضايا التحررية في المغرب العربي خلال القرن العشرين ومدى تبلور الوعي السياسي فيها، ومعرفة المحاولات الدبلوماسية التي قام بها الوفد المغاربي لتحقيق غايته السامية والمتمثلة في مطلب تقرير مصيرها، بالإضافة إلى معرفة مطالب هذه الدول خلال هذا المؤتمر وإبراز مواقف الدول المستعمرة تجاهها.

مقدمـــة

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة جرت وقائع مؤتمر الصلح في قصر فرساي بالعاصمة الفرنسية باريس سنة 1919م- 1920م.

- منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع خاصة في مجال الدراسات التاريخية لذلك تطلبت دراستنا للموضوع استخدام المنهج التاريخي الوصفي وهذا كون الموضوع وطريقته تحتم علينا انتهاجه.كما أننا في موضوعنا هذا إلتزمنا بسرد ظروف ووقائع المؤتمر ومطالب الوفد المغاربي خلاله.

عرض خطة البحث:

ولمعالجة الإشكالية اتبعت خطة بحث متكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق التي ساهمت في اثراء البحث والموضحة في المتن.

لقد أوردنا في الفصل الأول مؤتمر الصلح من ظروف ومساعي إلى انعقاده ومن ثم النتائج المتمخضة عنه، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان مطالب الوفود المغاربية من الوفد الجزائري إلى الوفد التونسي، أما عنوان الفصل الثالث فهو تداعيات مؤتمر الصلح على بلدان المغرب العربي بعد تقديم عرائضهم، وأتممنا موضوع البحث بخاتمة شملت إجابات عن الإشكاليات المطروحة، مع استعراض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال تتبعنا لوقائع مؤتمر الصلح، ودعمنا بحثنا بمجموعة من الملاحق التي أشرنا لها في المتن والتي تخدم الموضوع.

- أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، التي حاولنا التوفيق بينها حسب تناولها للموضوع، واقتصرنا على ذكر بعضها:

1- كتاب تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي الذي يعتبر احدى عرائض تونس لمؤتمر الصلح.
2- كتاب احمد توفيق المدني حياة كفاح الذي جمع فيه بين التأريخ لتونس والجزائر وحول معلومات هامة كون المدني من المساهمين في أحداث هذه المرحلة.
3- كتاب تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة لشوقي عطاء الله الجمل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم.
4- وكتاب تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914/1945م لعبد الحميد زوزو الذي يحتوي على شرح وتحليل لبعض النصوص خلال الحرب العالمية الأولى ومؤتمر الصلح.
5- موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر لمفيد الزيدي.

إضافة لمجموعة من الرسائل الجامعية والمتمثلة في الدراسات السابقة أهمها:

1- أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر بعنوان شعوب المستعمرات ومؤتمر الصلح 1919م دراسة في العرائض واللوائح، الشعوب العربية انموذجا لعواريب لخضر.
2- مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر بعنوان مؤتمر الصلح والتسويات الدولية عقب الحرب العالمية الاولى 1919م- 1923م لعزالدين بشير.

- الصعوبات:

فيما يخص الصعوبات لقد واجهتنا جملة من الصعوبات والتي لا يخلو منها أي بحث أكاديمي منها:

- التضارب في المعلومات في بعض المصادر وتداخل الاحداث مما يصعب اجتناب التكرار.
- كثرة المادة العلمية وتشعبها مما يصعب التحكم فيها وتحديد المهم منها لإثراء الموضوع.
- نقر بأنه لا يخلو أي عمل من النقائص فلا نجزم استفاء موضوعنا حقه بل يبقى محل بحث وإسهام كما نرجو أن يكون عملنا هذا إسهاما يعود بالفائدة على كل من هم بهذه الشؤون.
- ضيق الوقت نظرا لتشعب الموضوع.
- معوقات ذاتية.

مقدمـــة

الفصل الأول:

مؤتمر الصلح

1919م

الفصل الأول : مؤتمر الصلح 1919 م

تعد سنة **1919م** مليئة بالمتناقضات والمثاليات والشك والشر الاستعماري والأماني الوليدة إذ لم تكن المشاكل التي كان يواجهها العالم مع نهاية الحرب تقل عن المشاكل التي كانت تواجهه قبل بدأها فالدول المهزومة كانت تتوقع شروط صلح قائمة على مبادئ ولسن ، إلا أن بعض هذه المبادئ جاءت على تناقض تام مع مصالح الدول الظافرة ، لتجد بعدها الدول المنهزمة نفسها أمام معاهدات صلح قاسية تفنن في شروطها دول الحلفاء حسب مصالح كل دولة ، ولكن كان على المؤتمر أن ينظر قضايا عشرات الشعوب الصغيرة في أوروبا التي كان كل منها يطالب بحلول تتعارض مع حلول تطالب بها شعوب أخرى[1].

أولا: مساعي انعقاد المؤتمر

كانت الدول الكبرى يوم ذاك هي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا تصر على قطف ثمار النصر الذي أحرزته عن طريق التوسع والحصول عن التعويضات والتنازلات إضافة إلى تسوية الصدوع المتداعية والجراح الدامية وتوطيد الرخاء والاستقرار في ربوع العالم، ومنذ انطلاق الحرب كانت مساعي حثيثة للصلح بين الأطراف المتنازعة ونذكر منها[2]:

- مساعي الرئيس الأمريكي ويلسن[3]رئيس الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام **1914م** للتوسط بين المتحاربين لكن هذه المساعي لم تأتي في البداية بثمارها لأن كلا من الطرفين كان يريد أن يملي

[1]– عبد الحميد زوزو، تاريخ أوروبا والولايات المتحدة (1914م– 1945م)، دار هرمة، الجزائر، 1995م، ص 73.

[2]– عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815– 1919م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م، ص 238– 239.

[3]– ولسن وودرو ويلسون (1856م –1924م)، ولد ولسن في 28 ديسمبر 1856م، كان اكاديميا في مقتبل حياته ثم صار رئيسا لجامعة برنسون الثالثة عشر 1902م الى 1910م ، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية من 1913م الى 1923م وكان ثاني رئيس ديمقراطي حكم لعهدتين متتاليتين وفي افريل 1917م أعلنت حكومته الحرب على الامبراطورية الألمانية، كما عرف بمبادئه الاربعة عشر، توفي في 4 فيفري 1924م. انظر: عادي زهور ومادي ابتسام، مشاركة الجزائريين وانعكاساتها عليهم، ص 65.

شروطه من موقف القوة. ولم تكن الأطراف المتحاربة قد وصلت بعد إلى درجة من الإعياء تضطرها للإصغاء لعروض الصلح المقترحة.

- مساعي البابا بندكيت الخامس عشر في عام **1914م** لكنها لم تثمر.

وفي ديسمبر **1916م** تقدمت ألمانيا بمذكرة للولايات المتحدة تبدي رغبتها في حقن الدماء وكانت ألمانيا في ذلك الوقت قد حققت انتصارات حاسمة في كل الميادين.ولما لم تتضمن مذكرتها أية شروط محددة فلم ينظر إليها الحلفاء بعين الجد واعتبروها مجرد محاولة للتضليل وللتأثير على سير الحرب.

وفي **8 يناير 1918م** تقدم الرئيس الأمريكي ويلسون لمجلس الكونجرس الأمريكي[1] ، التي قبلت دول الوفاق أن تتخذ هذه النقاط أساساً لتسوية السلام غير أنها لم تعط موافقتها إلا بعد مناقشات جادة، ففي إحدى الجلسات التي عقدت بين الحلفاء قبل أنه إذا لم تقبل فرنسا وبريطانيا بالنقاط الأربعة عشر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتصور حلاً بإبرام صلح منفرد مع ألمانيا وتم تأثير هذا الضغط الشديد أن ضاعت دول الوفاق لقبول النقاط الأربعة عشر ومع هذا فإنها لم تقبل بها إلا بعد أن أبدت عليها تحفظين : نصت على أن تتضمن شروط السلام تعويضا شاملاً لجميع الخسائر التي سببها الألمان، إضافة إلى احتفاظها بحريتها في قضية الملاحة البحرية أي مبدأ حرية البحار[2]. ونتيجة لهذه المبادئ أيضا قام الألمان بطلب لعقد الهدنة والصلح من طرف الرئيس الأمريكي ولسن هذا الأخير اعتبر أن الهدنة يجب أن تكون بشكل يجعل عودة ألمانيا إلى العمليات العسكرية أمراً غير ممكناً وان الصلح سيعقد على أساس هذه المبادئ أي أنه يجب على ألمانيا أن تتخلى عن الأقاليم التي كانت قد ضمتها إليها وأن تترك كذلك الألزاس واللورين وتتنازل عن الأقاليم البولندية وقررت الحكومة الألمانية أن ترسل إلى الرئيس ولسن وتبلغه بموافقها وبدون أي شرط ، كما أعلنت الحكومة النمساوية المجرية في طلب رسمي عرضت من خلاله فكرة

[1]- عطاالله الجمل شوقي و عبد الرزاق إبراهيم عبدالله، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007م، ص 241.

[2]- رونفن بيير، تاريخ القرن العشرين، تر: نورالدين حاطوم، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1980م، ص 111- 112.

التفاوض من أجل الصلح، وكانت بريطانيا وفرنسا هما اللتان ترغبان في فرض شروط شديدة القسوة على ألمانيا من خلال هذه المبادئ[1]. وخلال الحرب العالمية الأولى نفذت الدول سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وأنهكت معها اقتصاد أوربا، وبعد أن أنهت الحرب كان الناس يتصورون أن الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم أمر ميسور بينما كان فيالواقع أمراً معقداً جداً، حتى بالنسبة للدول المنتصرة نفسها[2].

وقد وجدت الدول المنتصرة في الحرب ثمة ضرورة ملحة لعقد مؤتمر دولي يبحثون من خلاله تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى هدفه المركزي هو تسريع التوسع الاستعماري للدول المنتصرة عبر صيغة المؤتمر الدولي، لاسيما وان الفرصة باتت مواتيه لهذه الدول من أجل انتزاع اعتراف الدول المهزومة بالحقائقالجديدة التي أفرزتها الحرب[3]. ولقد دارت نقاشات وسجالات حول مكان انعقاد المؤتمر، لما يمثله ذلك من مكاسب معنوية وسياسية للدولة صاحبة شرف استضافة المؤتمر على أراضيها، وكانت باريس العاصمة الفرنسية: هي المكان الأكثر ترشحاً لاستضافة المؤتمر، أما الدوافع الكامنة وراء اختيار باريس بالذات فتكمن في:

- مؤاثرة الرئيس الأمريكي ولسن باريس على جنيف في سويسرا وذلك بسبب تواجد القوات الأمريكية على أرض باريس، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على الموقع الأمريكي داخل المؤتمر، بمعنى أنه سيكون الموقع الأمريكي معتبرا على طاولة المفاوضات الدولية.
- اعتبرت باريس أكثر المدن في العالم التي دفعت ثمناً باهظا خلال الحرب فقد كانت مسرحاً للمعارك العنيفة .من اجل تمكن الرئيس كليمونصو من رئاسة المؤتمر إذ أن مسالة ترؤس المؤتمر كادت أن تخلق مشكلة معقدة بين الدول المنتصرة.
- تعزيز هيبة الشعب الفرنسي على المستوى الأوربي والعالمي.

[1]- يحي جلال، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الاولى الفترة المعاصرة، ج3، د ط، المكتب الجامعي الحديث، د ت، ص 102- 103.

[2]- عبدالعزيز نوار سليمان و عبدالمجيد نعنعي، أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، د ط، د ت، ص 502.

[3]- محمد مراد، أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الأيدولوجيات والأزمات) ، ط1، 2010م، ص 85.

– إصرار المسؤولين الفرنسيين على انعقاد المؤتمر ببلادهم قصد التشفي من عدوهم التقليدي ألمانيا.[1]

وقد واجه المؤتمر عدة صعوبات أخرى نذكر منها:

إعادة تشكيل خريطة أوربا بعد الحرب، ومشكلة المستعمرات التي كانت خاضعة للدول المهزومة، ونظام الانتداب الذي أقترح لحل هذه المشكلة، ومشكلة عصبة الأمم المقترحة إنشاؤها لحماية السلام العالمي، ومشاكل تتعلق باستسلام ألمانيا والتعويضات المطلوبة منها عن خسائر الحرب التي تسببت فيها ومشاكل تتعلق ببعض المناطق المتنازع عنها .

لقد وحدت الدول الظافرة نفسها في آخر الحرب أمام عمل واسع جداً لم يحدث له مثيل في السابق وفي الحقيقة أن الحرب لم تزعزع أوربا فحسب بل إنها امتدت خارج القارة وأن الكثير من الدول غير الأوربية قد اشتركت في مؤتمر السلام. إن الصعوبات التي نشأت بين الغالبين في هذه الحرب هي صعوبات لا يمكن اجتنابها دوماً فمع نهاية الحرب أخذت كل دولة تفكر في حماية مصالحها الخاصة، ولقد كان في استطاعة الدول الظافرة أن تفرض وجهات نظرها لأن خصومها كانوا في حالة لا يستطيعون معاودة الحرب.

ثانيا : انعقاد المؤتمر

عقد المؤتمر في باريس ابتداء من **18 جانفي 1919م** إلى غاية **21 جانفي 1920م** وقد حضره حوالي **70** مندوباً مثلوا الدولة الحليفة والدول المشاركة للحلفاء ومندوبون آخرون يمثلون قوى وتجمعات قومية مختلفة مثل الأرمن، الصهاينة، العرب وغيرهم[2]. أما الدول التي حرمت من المشاركة فهي الدول المهزومة والدول المحايدة مثل روسيا ولقد كان من الطبيعي أن تهيمن الدول

[1]– عطاء الله الجمل شوقي و عبدالرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 231.

[2]– رونفن بيير، المرجع السابق، ص 110– 111.

الكبرى القوية على المؤتمر من أجل التحكم بالقرارات التي سوف تتمخض عنه، فراحت تلك الدول تضمن لنفسها نسبة أعلى في التمثيل داخل المؤتمر فقد تمثلت الدول الخمسة الكبرى بخمسة مندوبين لكل منها وهذه الدول هي: بريطانيا، فرنسا، الو.م.أ، اليابان، إيطاليا، في حين مثلت كل من دول بلجيكا، صربيا، البرازيل بثلاثة مندوبين، أما الدول الباقية المشاركة في المؤتمر فكان منها مندوب واحد.

أما الشخصيات التي هيمنت على المؤتمر وأجوائه وبالتالي قراراته فهي أربعة "كليمونصو[1] " رئيس وزراء فرنسا، "لويد جورج[2] "رئيس وزراء بريطانيا ، "ولسن" رئيس الو.م.أ و"فيكتور أورلاندو[3]" رئيس وزراء ايطاليا عرف هؤلاء بالأربعة الكبار. انتخب كليمونصو رئيس وزراء فرنسا رئيساً للمؤتمر حيث تكونت عدة لجان ومجالس فرعية لدراسة القضايا أو المشاكل المتعددة التي كانت تواجه المؤتمر واهم هذه المجالس نذكر:

[1]– كليمونصو (1841م– 1929م): سياسي ورجل دولة فرنسي وطبيب وصحفي، عمل رئيس وزراء فرنسا من 1906م حتى 1909م، ومرة اخرى من 1917م حتى 1920م. قاد فرنسا طيلة السنة الاخيرة للحرب العالمية الاولى، كان واحدا من الاصوات الرئيسية وراء التوصل غلى معاهدة فرساي في مؤتمر باريس "الصلح" للسلام بعد نهاية الحرب.

[2]– لويد جورج (1863م– 1995م): سياسي استعماري ورجل دولة بريطاني، ولد في مانشستر سنة 1863م من ابوين من ويلز جنوب غرب انجلترا، انتسب الى حزب الاحرار وظل ممثلا لهذا الحزب في دائرته الانتخابية الطويلة، عارض بشدة سياسة رئيس الوزراء البريطاني روبرت سالزبوري المتعلقة بحرب البوير في جنوب إفريقيا (1899م– 1902م). عين وزيرا للتجارة في حكومة الاحرار سنة 1906م، وفي عام 1908م عين وزيرا للخزانة، عين وزيرا للذخيرة ووزيرا للحرب أثناء الحرب العالمية الاولى 1916م، حقق الاطماع البريطانية في مؤتمر فرساي للسلام بباريس، وعقد مع ايرلندا معاهدة منحت بموجبها استقلالا ذاتيا سنة 1921م فثار عليه المحافظون واسقطوا وزارته، يعتبر من اشهر القادة العسكريين ونجح في التوصل لحل وسط بين ولسن و كليمنصو خلال مؤتمر الصلح 1919م.

[3]– فيكتور اورلاندوا(1860– 1952): قانوني ورجل دولة ايطالي ونائب ليبرالي(1897م– 1924م) ووزير الثقافة ثم العدل، بدأ دوره التاريخي عام 1918م عمل بنشاط على بناء القوات المسلحة وتحريك الاقتصاد، ترأس وفد بلاده في مؤتمر الصلح 1919م عارض محاولات الحلفاء انتزاع اراضي كسبتها ايطاليا فانسحب من المؤتمر، عاد بعد الحرب العالمية الثانية فانتخب نائبا في الجمعية التاسيسية 1946م. أنظر الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج6، ص 330.

- مجلس العشرة ويتألف من رؤساء حكومات ووزراء خارجية الدول الأربعة الكبار وقد قام هذا المجلس بإنجاز جزء كبير من معاهدة الصلح.
- مجلس الأربعة الكبار[1] (ولسن– لويد جورج– كليمونصو– أورلاندو)، والذي أتم هذا المجلس الصبغة النهائية لمعاهدة الصلح (معاهدة فارساي) التي وقعت عليها ألمانيا في **28 يونيو 1919م**[2].

اتخذ الأربعة الكبار مواقف مختلفة نوجزها في ما يلي:

كليمونصو: اعتبر أقوى شخصيات المؤتمر، فقد كان يرغب في بقاء ألمانيا ضعيفة حتى تتاح الفرصة لبريطانيا بالانفراد بالقسم الأكبر من مستعمرات ألمانيا وولايات الدولة العثمانية وتمحورت مطالب كليمونصو حول تحقيق مكاسب جغرافية لفرنسا في المناطق التالية.

- **إقليم السار:** اقتطع هذا الإقليم من ألمانيا الأمر الذي أثار معارضة قوية من قبل لويد جورج وولسن، حيث كانت فرنسا تطالب بأراضي السار في حدود **1814م**، وقد فسح هذا الأمر مناقشات حادة في أواخر آذار **1919م**، حيث صرح لويد جورج يجب أن لا نجعل منها الألزاس لورين جديدة وقال الرئيس ولسن إن مبادئه قد منحت لفرنسا إرجاع الألزاس واللورين وقد ألح على السفر والمغادرة مما دفع بالمفاوضين الفرنسيين إلى قبول حل وسط.
- الإشراف الفرنسي على الضفة اليسرى لنهر الراين، الأمر الذي يقيم حاجزاً بين فرنسا وألمانيا ويحرم هاته الأخيرة من استعادة قوتها، وذلك لأن حوض الراين غني بالمواد الخام الصناعية.
- رغبة فرنسا في الحصول على المزيد من المستعمرات الألمانية وولايات الدولة العثمانية.

[1]– انظر الملحق رقم (1) صورة الاربعة الكبار في مؤتمر الصلح 1919م.

[2]– عطاء الله جمل شوقي و عبدالرزاق ابراهيم عبدالله، المرجع السابق، ص 241.

لويد جورج: أراد إبقاء ألمانيا قوة رادعة لفرنسا من جهة وللشيوعية التي انتصرت في روسيا **1917م** من جهة أخرى، لذلك كان يعارض الطروحات المناسبة بإغراق ألمانيا بالديون كما كان يعارض فكرة نزع السلاح الألماني إلى درجة تهميش القدرة العسكرية الألمانية في أوربا، وكان يرى أنه إذا ما أريد للسلام العالميأن يتحقق هذا ينبغي نزع جميع سلاح الأطراف أو إخضاع هذا السلاح لهيئة مراقبةدولية دائمة ووضع لويد جورج الخطوط الكبرى لرسم خريطة أوربية وفق نظام عالمي جديد[1].

أما ولسن فقد تركزت سياسته على محورين هما :محور أمريكا اللاتينية والوسطى بحيث اعتمدت السياسية الأمريكية في تلك المناطق على سياسة الدولار ومحور يدور على المثالية السياسية التي تحلت من خلالمبادئه الأربعة عشر[2] لكن موقفه داخل المؤتمر تميز بالضعف والإحباط وذلك بسبب فوز الحزب الجمهوري المعارض له في الانتخابات الأمريكية، الأمر الذي يعني نهاية الفترة الرئاسية.

أما بالنسبة لفيكتور أورلاندو فهو شخصية المندوب الايطالي وجه اهتمامه نحو اكتساب أكبر ما يمكن كسبه من الأراضي النمساوية في شرق البحر الادرياتيكي وتحمل في سبيل الوصول إلى هذا الهدف من ولسن و كليمونصو إلى ضم التيرول النمساوي إلى إيطاليا ثم ميناء تربيستا وما جاورها من ساحل ميناء فيوم وهو الماء الذي استولت عليه إيطاليا بالقوة دون رغبة في مؤتمر الصلح[3]، أما قضية الادرياتيكي فكانت حادة بين الايطاليين والرئيس ولسن وذلك لأن الوعود التي قطعتها فرنسا وبريطانيا وروسيا للإيطاليين في **25ماي1915م** كانت لا تتفق مع النقاط الأربعة عشر[4] وشعر بأنه أضعف الرؤساء الآخرين وذلك لعدة أسباب:

---

[1]– محمد مراد، المرجع السابق، ص 88– 89.

[2]– أنظر الملحق رقم (2) مبادئ ولسن الاربعة عشر.

[3]– الزيدي مفيد، موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الاولى (1789م– 1914م)، ج3، ط3، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009م، ص 946.

[4]– رونفن بيير، المرجع السابق، ص 116.

- التفكك الداخلي في ايطاليا.
- انهيار الاقتصاد الايطالي خلال الحرب.
- تقليل الحلفاء من دور ايطاليا في الحرب.
- عدم قدرة البرلمان الايطالي على اتخاذ قرار اتجاه القضايا الكبرى.
- انتشار الإضرابات العمالية في روما ، والضغط على الحكومة.
- تقليل الحلفاء وخاصة أمريكا وفرنسا من الدور الذي لعبته ايطاليا في الحرب وعارض الرئيس ولسن بشدة بعض الاتفاقات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان وايطاليا التي تعطي لإيطاليا حق التوسع في البلقان. وقد غادر أورلاندو المؤتمر خلال خمسة عشر يوماً ولم تحصل ايطاليا في كل الأمر على ما طلبته[1].

ومما لا شك فيه أن عمل أولتك السياسة الين اجتمعوا بفرساي كان شاقاً إلى أبعد درجات المشقة، فقد كان عليهم، أن يعالجوا معضلات عظيمة الخطر ومعقدة الجوانب، وأن يناقشوا شروط الصلح على نحو يرضي أطماع تلك الحكومات المختلفة الكثيرة، وان يوفقوا بين مثالية الرئيس ولسن المعاهدات السرية التي عقدتها دول الحلفاء قبل الحرب وخلالها وارتجى الناس في المؤتمر أن يضع نظاماً للتحكيم تقبله دول العالم الكبرى، وان ينهي عدة حروب محلية نشبت في أرجاء متعددة.[2]

ثالثا: نتائج المؤتمر

1- المبادئ الولسونية: نسبة الى الرئيس ولسن وهي المبادئ التي جاء بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولسن، والتي تضمنت قضايا خاصة كالإشارة إلى استقلال بلجيكا واعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا وإحياء الدولة البولونية وإعادة النظر في الحدود الإيطالية، كذلك إلغاء الحواجز الجمركية وتأمين حرية الملاحة. أما المبادئ والقضايا العامة فتمثلت في اعتماد الدبلوماسية العلنية والعمل بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها و إنشاء منظمة دولية سميت عصبة الأمم. حيث

[1]- محمد مراد، المرجع السابق، ص 89- 90.

[2]- محمد قاسم و أحمد نجيب هاشم، التاريخ الحديث والمعاصر، د ط، دار المعارف، مصر، د ت، ص 271.

وجد ولسن في القضايا الاستعمارية سبب من أسباب المنازعات الدولية و لذلك نادى بضرورة تصفية الاستعمار.

2- عقد معاهدات: من أهم مقررات مؤتمر الصلح عقد عدة معاهدات من أجل تسوية مشكلات الحرب والمتمثلة في:

- **معاهدة فرساي 28 جويلية 1919م**

اضطر الألمان للتوقيع على معاهدة الصلح بشروطها التي اتفق عليها الحلفاء، رغم احتجاجهم بان هذه الشروط لم يسبق لها مثيل في قسوتها وعدم عدالتها، وفي فداحة الثمن الذي فرض على الألمان باعتبار مسؤوليتهم في اندلاع الحرب.[1] وطالت هذه المعاهدة الوحدة الجغرافية السياسة لألمانيا وعملت على تفكيكها وبالتالي تحجيمها سكانيا وعسكرياً وابرز بنود هذه المعاهدة نذكر :

إعطاء الألزاس واللورين لفرنسا كذلك أضاعت ألمانيا أراضي هامة كبوسنانيا وبومبريليا التي سميت فيما بعد (الممر) ومدينة دانتزينغ التي أصبحت مدينة حرة وأراضي أوبن ومالميدي لصالح بلجيكا وشمال يلزفيغ لصالح الدنمارك، وهذه الخسارة التي منيت بها ألمانيا تمثل عشر سكانها عام **1914م** ومن جهة أخرى كان على ألمانيا أن تدفع تعويضات عما أفسدته في الحرب وقد نصت المادة **241** من معاهدة الصلح على أنها مسؤولة عن جميع الخسائر التي سببتها لحكومات الدول الحليفة وأخيرا احتلت ألمانيا مؤقتاً في جميع منطقة الراين على أن تضيق منطقة الاحتلال هذه بالتدريج كل خمس سنوات إذا نفذت ألمانيا التزاماتها فيما يتعلق بالتعويضات .ونزع السلاح وعلى أن ينتهي الاحتلال في **15**سنة وحدد الجيش الألماني بمائة ألف جندي بطريقة التعهد الطوعي لا بطريقة الخدمة العسكرية وان يخلو الجيش من المدفعية الثقيلة والطيران، واضطرت ألمانيا أن تقبل بإخلاء منطقة رينانيه من كل حصنوكل منطقة عسكرية.

وأعطيت لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم في واد السار لمدة **15** عاماً تعويضا لها عما لحق بها وبمناجمها من خسائر وأنشأت إدارة خاصة لهذا الغرض، على أن يجرى استفتاء بين

[1]- الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 947- 950.

سكان السار حول تقرير مصيرهم ثم فرضت شروط عسكرية لسحق القوة العسكرية الألمانية واحتل الحلفاء جميع الأراضي الألمانية في غرب الراين ومنطقة في شرقه لمدة **15** عاماً بحجة تأمين تنفيذ المعاهدة وتبقى هذه المنطقة وما جاورها بعد ذلك لمسافة خمسين كيلومتر منطقة منزوعة السلاح خالية من الحصون والجنود، أما الحدود مع بولندا فقد كانت من اعقد المشكلات حيث تختلط على حدودها العناصر البولندية والألمانية، حددت بولندا **2.5** مليون ألماني وفصلت بروسيا الشرقية الألمانية عن بقية ألمانيا بممر بولندي يصل إلى الساحل وأحيطت من كل نواحيها بأراضي بولندية واقتطع الحلفاء من ألمانيا إقليم بوزون وجزء كبيراً من سيليزيا العليا وضموه إلى بولندا وذلك بعد إجراء استفتاء في تلك الجهات حيث مدت بولندا حدودها إلى ما وراء البلاد التي يتكلم سكانها الألمانية هذا ما خسرته ألمانيا في أوربا أما في الشرق الأقصى استولت اليابان على كوبوتشو وشانتونغ في الصين وأعطيت لأستراليا غانا الجديدة وقسمت مستعمراتها في إفريقيا بين فرنسا وبريطانيا كما كان لتوقيع معاهدة فارساي مع ألمانيا آثار كبيرة حيث أخذ الحلفاء من ألمانيا أكثر من **25000** كلم² من أراضيها وأملاكها وستة ملايين من سكانها وحرمت من مواردها في المواد الخام، كما أجبر الحلفاء ألمانيا أن تعترف بمسؤوليتها عن الحرب وتولوا محاكمة عدد من الزعماء الألمانيين بحجة أنهم مجرمي حرب، وأخيراً فرض على ألمانيا على أن تدفع ديوناً عالية تعويضا للحلفاء.[1]

وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكاراً لقسوتها البالغة، وحاجوا الحلفاء بمجافاتها لنصوص ونقاط ولسن، واحتجوا بأنها ستقضي على كل أمل لهم في مستقبل كريم وإنها تنطوي على استبعادهم ردحا طويلاً من الزمن إلا أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين ففي **28 جوان 1919م** وقع مندوب ألمانيا معاهدة الصلح في بهو المرايا التاريخي (قصر فارساي) ولم يسمح لمندوبيهم حتىبالجلوس على مائدة الصلح بل دخلوا القاعة وخرجوا منها محروسين[2]. وقد ولدت هذه المعاملة مرارة في نفوس الألمان شديدة الأخطار وعلى

[1]– الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 947– 950.

[2]– محمد قاسم، المرجع السابق، ص 285.

هذا النسق أنجزت المعاهدة وطلب من الألمان أن يوقعوا ولم يسمح لهم بمناقشة المعاهدة مع الحلفاء على انفراد، وكان في هذا أعظم حذق للباقة والأعراف الدولية، وفرض عليهم أن يتقيدوا أشد القيد بالنصوص المدونة فحدث أن الألمان لم يقفوا على الحقيقة في أي شيء فأساءوا وفهم المادة **241** التي يبدأ بها قسم التعويضات في المعاهدة لأن فيها إدانة لهم بجرم الحرب ولكن الألمان دأبوا على تأويلها بأنها لصق لتهمة الحرب بهم[1].

أما فيما يتعلق بالمستعمرات فقد جرّدت ألمانيا منها واقتسمتها فرنسا وبريطانيا بصفة رسمية وشاركت في السلب بدرجات أقل كل من بلجيكا واتحاد جنوب إفريقيا واستراليا ونيوزيلندا واليابان على النحو الثاني:

- اقتسمت فرنسا وبريطانيا الكاميرون.
- حصلت بريطانيا على الانتداب على تنجانيقا وتوجولاند.
- تولى اتحاد جنوب إفريقيا الانتداب على جنوب غرب إفريقيا.
- حصلت اليابان على جزر المحيط الهادي الواقعة تحت السيطرة الألمانية وهي جزر المارشال وكارولينا وماريان وأخذت المناطق الألمانية في الصين.
- ورثت أستراليا منطقة غينيا الجديدة بجزرها وانتداب نيوزيلندا على جزر سامو.
- سحبت من ألمانيا كافة الامتيازات التي كانت لها بالمغرب والصين وإفريقيا الاستوائية.
- نزع سلاح قناة كيل وتقرر حيادها.
- الإبقاء على ألمانيا ضعيفة من الناحية العسكرية لتنفيذ هذه الشروط[2].

[1]– تمير ليمارولد و جرانت، أوربا في القرنين 19 و 20، تر: محمد على أبو درة و لويس اسكندر، ج2، د ط، مؤسسة سجل العرب، 1978، ص 248.

[2]– عبدالعزيز نوار سليمان و عبدالمجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 487.

- **معاهدة سان جيرمان 10 سبتمبر 1919م**

عقدت مع النمسا وبها انكمشت إمبراطورية النمسا وتحولت إلى جمهورية صغيرة لأزيد عدد سكانها على **06** مليون نسمة بعد أن فصلت عنها الأجناس المختلفة من ألمان ومجر وتشيك وسلوفاك، وهكذا أضحت النمسا واحدة من دول شرق أوربا الصغيرة إذ فقدت مساحتها ورعيتها وحتى لا تضمها ألمانيا نص الاتفاق على عدم دمجها مع ألمانيا حيث فقدت النمسا تلك المناطق الشاسعة جداً كما سلمتها أكثر من مليون آخرين عبر الألمان كما تخلت عن أربعة ملايين من الألمان ذهب ثلاثة ملايين ونصف منهم إلى تشيكوسلوفاكيا وانحصرت رفقة النمسا في حدود الدويقات النمساوية بعيد من السكان بلغ نحو **06** مليون نسمة وقد ترتب عن هذه معاهدة : استقلال المجر فأصبحت جمهورية مستقلة حيث عمل الحلفاء على محو تلك الإمبراطورية كوحدة سياسية من خريطة أوربا ويعدان انفصلت النمسا عن المجر عمل الحلفاء على أن تصبح كل منها. دولة صغيرة داخلية ليس لها منفذ على البحر فاقتطعوا مساحات كبيرة من حدودها القديمة ليوزعوها على خمس دول أخرى بعضها جديدة مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وأخرى قديمة كإيطاليا ورومانيا وأصبحت النمسا والمجر مهددتين بالانهيار المالي والتجاري بعد أن انفصلت عنها الأقاليم الصناعية الغنية فاقتطعت من النمسا وبوهيميا ومرافيا عدد سكانهما **10** م.ن أغلبيتهم من التشيك و **02** م.ن من السلوفاك ومليون من المجريين لتشكل دولة تشيكوسلوفاكيا الجديدة .واضطرت النمسا إلى التنازل لإيطاليا عن التبرول الجنوبي ومنطقة الترينينو وتريست واستريا وجزر على الساحل دلماشيا[1].

- **معاهدة تريانون4 جوان 1920م**

وقعت مع المجر وترتب عليها أن فقدت المجر حوالي نصف مساحتها وضمت رومانيا إقليم ترانسلفانيا الغني بمناجمه وغاباته وكانت خسائر المجر أقل فداحة بمقتضى معاهدة تريانون وان اشتركت مع النمسا في إنهما أصبحتا دولتين لا منافذ لهما على البحار .وبموجب هذه المعاهدة تقرر ما يلي:

- فقد المجر حدودها القديمة، والتي وزعت على يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا.

[1]– الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 951– 952.

- انظم جزء منها إلى النمسا نفسها.

- حرمان المجر من المنفذ التي كانت تعتز به على البحر وهو ميناء فيوم، والذي ترك سياسة المؤتمر مصيره إلى المفاوضات التي تقرر إجراؤها بين يوغسلافيات وإيطاليا .تقلص مساحة المجر من **125000** كلم^2، وسكانها عشرون مليون نسمة إلى دولة،ولا يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين نسبة مغلقة لا تزيد مساحتها عن **35000** كلم^2 واضطر ثلاث ملايين مجري إلى الانتماء إلى حكومات أجنبية عنهم بحكم سكنهم في المناطق التي انتزعت من المجر وحاول المجريون وبدون جدوى واضطروا إلى التسليمبما آل لبلادهم من مصير ووقعوا المعاهدة في قصر تريانون الكبير[1].

- **معاهدة نويي 27 نوفمبر 1919م**

وقعت مع بلغاريا وفقدت بموجبها سواحلها على بحر إيجه الذي ضم اليونان كما عدلت حدودها الغربية لصالح يوغسلافيا حيث أن بلغاريا فقدت أكثر من نصف رقعتها السابقة ولم يبقى لها سوى نصف سكانها الذين ينحدرون من أصل هنغاري ووزعت بمقتضى معاهدة تريانون أكثر ولاياتها من الدول المجاورة، فضمت ولاية سلوفاكيا إلى تشيكوسلوفاكيا، وكرواتيا إلى يوغسلافيا، وترانسلفانيا وإلى رومانيا، وبذلك حكمت أقلياتهنغارية بحكومات أجنبية، مما أثار حفظة الهنغاريين ورغبتهم في تمزيق تلك التسوية[2].

واضطرت بموجب هذه المعاهدة إلى تسليم ثلاث مناطق في حدودها الغربية إلى يوغسلافيا، لتستطيع الأخيرة أن تسيطر على الممرات الجبلية حيث تمتد سكة حديدنيشسالونيك فتأمن ذلك على مواصلاتها زمن الحرب[3].

- **معاهدة سان سيفر 10 أغسطس 1920م**

عقدت هذه المعاهدة مع تركيا التي فقدت بموجبها إمبراطوريتها في أوربا باستثناء القسطنطينية وبحر مرمرة وشبه جزيرة غالي بولي أي أنها قد تخلت عن ما بقي من ترابها بما في

[1]– الزيدي مفيد، المرجع السابق ، ص 952.

[2]– عطاءالله شوقي جمل و عبدالرزاق إبراهيم عبدالله، المرجع السابق، 248.

[3]– الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 953.

ذلك أدرنه، واستقلت أرمينيا، واعترفت تركيا بالاستقلال الذاتي لكردستان وتولت اليونان مهمة الإشراف على منطقة أزمير لمدة خمس سنوات يحق للسكان أن يطالبوا بعدها بالانضمام إلى اليونان، كما حصلت اليونان على جزر بحر إيجه ووضعت منطقة أصاليا تحت الإشراف الايطالي كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الانجليزي[1] ، على أن الذي وقع المعاهدة في حسن كانت هو السلطان العثماني محمد السادس وحيد الدين[2]) **1918م-1922م** الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كمال اتاتوك[3] وقد رفضت المعاهدة ورفضت التنازل عن أي جزء من الأرض التركية ولذا اسمرت تركيا في الحرب حتى هزيمة اليونانوتخلي فرنسا وايطاليا عن الأراضي التركية، وكانت الثورة الكمالية قد رفضت التصديق عليها وكان موقف فرنسا وبريطانيا من ثورة كمال متناقضافبريطانيا مع اليونان وفرنسا مع كمال أتاتورك الثائر، والولايات المتحدة لم تشترك في العصبة ولم تصادق على اتفاقيةيسفر[4]، وتنازل الأتراك بموجب المعاهدة عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية واعترفت بالدول الجديدة التي نشأت عن الحرب في مصر والسودان وقبرص وبحر إيجه

---

[1]- عبدالعزيز نوار سليمان و عبدالمجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 490- 491.

[2]- وحيدالدين (1918م- 1922): من أواخر سلاطين الدولة العثمانية، ولد سنة 1861م، تولى الحكم عام 1918م وكانت الإمبراطورية تمر بأحلك أوقاتها بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى واحتلال الحلفاء إسطنبول وسيطرتهم على البحار المحيطة بها وتقاسمهم الأراضي التابعة للعثمانيين. وحاول السلطان الحفاظ على علاقة جيدة مع إنجلترا خوفا من خسارة إسطنبول، الأمر الذي انعكس سلبا على علاقته بالكفاح الوطني والحركة القومية، فدخل في صراع مرير مع "القوميين" (الحركة الوطنية الساعية للاستقلال)، أدى إلى تأسيس حكومة ثانية في أنقرة عام 1920م، لا تعترف بالحكومة التابعة للسلطان. وبعد عامين ألغت الحكومة الجديدة السلطنة، وتولت إدارة شؤون الدولة، ودعت إلى محاكمة محمد السادس بتهمة الخيانة، فاضطر لمغادرة البلاد بمساعدة بريطانيا خوفا على حياته، واستقر في مدينة سان ريمو بإيطاليا، وعاش في عوز حتى توفي في 16 ماي 1926م.

[3]- مصطفى كمال اتاتورك (1881م- 1938م): أول رئيس للجمهورية التركية الحديثة وقائد الحركة التركية الوطنية والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية. كان قائدًا عسكريًا للجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. بعد الحرب العالمية الأولى بدأ ثورة وطنية ضد حكومة الإمبراطورية العثمانية القانونية في القسطنطينية وقوات الحلفاء ، أسس حزب تركيا الفتاة و ادخل الحروف اللاتينية في اللغة التركية لقب بأبو الأتراك.

[4]- عبدالقادر بجاوي و آخرون، تاريخ العالم الحديث والمعاصر (1870م- 1939م)، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات، 2004م، ص 231.

وبالحماية الفرنسية على المغرب وتونس وتنازلت عن كل حقوقها في سوريا وفلسطين والعراق في المؤتمر الذي عقده الحلفاء في سان ريمو في ايطاليا **05 ماي 1920م** حيث تقرر وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ووافقت على أن تستولي اليونان على بعض الجزر التركية في بحر إيجه وتقرر إنشاء حكم دولي خاص لمضيقي البوسفور والدردنيل فلا يحوز حصارهما ولا إدخالهما ضمن منطقة حرب كما فرضت على تركيا أيضا إجراءات تأدية كتعويض على ما أصاب غير الأتراك من الخسارة أثناء الحرب وأن تدفع نفقات جيوش الاحتلال بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة وتحديد قواتها كما لا يزيد عن **50** ألف رجل[1] عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية، وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإقامة الحكم الذي يراه صالحاً فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في 4السيطرة على الأرض التي تقطنها الشعوب العربية[2].

ولقد نصت هذه المعاهدة على عودة السيادة التركية على ما يقارب شكل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية، كما ألغت الامتيازات الأجنبية ووضعت هذه المعاهدة الحدود مع اليونان وبلغاريا، ودعت إلى تعديل الحدود مع سوريا والعراق، وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها للبلاد العربية، وبذلك تقرر سياسة عدم المطالبة بالأملاك السابقة[3].

وفي نفس اليوم وقع "ميثاق المضايق" الذي يضمن حرية المرور فيها في زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات البحرية المسلحة غيرها وتألفت لجنة دولية كالإشراف على سير العمل في المضايق طبقاً للميثاق الخاص بها، وبمقتضى هذه المعاهدة أيضاً جلت القوات الفرنسية والبريطانية والايطالية عن الأراضي التي كانت تحتلها من الجمهورية التركية الجديدة[4]. هذه الاتفاقية الوحيدة من بين جميع معاهدات الصلح التي قبلتها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة

[1]– الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 954.

[2]– محمد قاسم و أحمد نجيب، المرجع السابق، ص 290– 291.

[3]– الفرحي ميلاد، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (من النهضة الى الحرب العالمية الثانية)، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1955م، ص 295.

[4]– عبدالعزيز نوار سليمان و عبدالمجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 491.

لهم، والتي لم تعدل إلا بعد **13** سنة وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها على رضا واختبار لتعديلها[1].

- **إنشاء عصبة الأمم**

من بين ما أقره مؤتمر الصلح في فرساي إنشاء هيئة أممية، أسس لها ميثاق تقوم عليه في سنة **1919م** وهذه العصبة هي هيئة دولية صلاحيتها حل الخلافات الدولة كالوسائل السلمية[2].

وترجع فكرتها للرئيس الأمريكي ولسن الذي ألح على أن تتضمن التسوية إنشاء هذه الهيئة الدولية لضمان السلام العالمي في المستقبل حيث خصص القسم الأول من معاهدة فرساي ميثاق عصبة الأمم وقد ألح الرئيس ولسن على ضرورة وضعه في محتوى المعاهدة واعتبره جزء لا يتجزأ منها وهو الذي كان يحرص على إنشاءها أكثر من أي سياسي آخر ليتجنب العالم ويلات الحروب كالتي خرج منها سنة **1919م** وقد نصت هذه الوثيقة بأن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالا تاماً ومبادئها نوجزها في النقاط التالية:

- صيانة الأمن والسلم الدوليين.
- عدم اللجوء إلى القوة من اجل حل القضايا الدولية.
- عدم عقد معاهدات أو اتفاقيات سرية وإنما يجب أن تكون علنية.
- توثيق التعاون بين الدول وتنميتها.
- العدالة والشرف والنزاهة يجب أن تكون هدف كل معاهدة.

إلا أن هذه العصبة لم توقف في أداء مهامها وتحقيق الأهداف المرجوة على المصلحة العامة وتجلي ذلك في فشلها في تجنب العالم حرب عالمية ثانية وهو أسمى مبدأ تهدف إليه[3].

[1]– محمد قاسم و أحمد نجيب، المرجع السابق، ص 291.

[2]– بعلي عبد العالي، مؤتمر الصلح وقضايا التحرر العربي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015م– 2016م، ص 36.

[3]– نفسه، ص ص 36– 37.

خلاصة الفصل

لقد تسببت الحرب العالمية الأولى بعد انتهائها في خسائر كبيرة بشرية ومادية، مما أدى إلى ازدياد المشاعر المعادية للحرب لدى بعض الشعوب، فتداعت الدول المنتصرة في هذه الحرب لتحديد أسبابها ومعالجتها بغية منع تكرارها. فقرر قادة الدول الكبرى عقد مؤتمر دولي، تكون ميزته الدوام، يمنع حدوث حرب مرة أخرى، فعقدت الهدنة، وبدأت بدعوة قادة الدول المنتصرة لمناقشة قضايا وشؤون المستقبل، وكان على رأس هؤلاء الرئيس الأمريكي ويلسن الذي اقترح برنامجه المؤلف من أربعة عشر مبدأ كأساس السالم في العالم.

وكنتيجة لذلك عقد مؤتمر الصلح الذي كان يهدف إلى تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب، والنظر في خريطة أوربا الجديدة، فدعوا لضرورة إنشاء منظمة دولية تساعد على انبثاق نظام الأمن الجماعي، تعقد في نطاقه معاهدات الصلح مع الدول المنهزمة. ولقد شارك في المؤتمر الدول الكبرى المتحالفة فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا واليابان، أما الدول الصغرى فقد سمح بتمثيلها مندوب أو مندوبين، وحرمت ألمانيا وحلفائها من حضور المؤتمر.

ولقد خلفت قرارات مؤتمر الصلح تحولات عميقة في أوربا ورسمت ملامح حرب أخرى، وذلك من خلال ما نادى به مؤتمر الصلح، تحول عن مساره وأصبح مؤتمر حرب يفرض منطق استعماري توسعي، حيث ظهرت دول قومية جديدة وفرضت منطقها باستعمال القانون الدولي الذي ضمن لها مصداقية التواجد في العديد من المناطق.

وجسد مؤتمر الصلح قراراته مطامع الدول المنتصرة وفق ما تمليه مصالحهم دون مراعاة لظروف الدول المنهزمة، وكذا انعكاساتها على الوضع الدولي. ولقد تم توزيع المستعمرات التي كانت تابعة للدول المنهزمة على الدول المنتصرة، حيث زادت هذه الأخيرة من مجالها التوسعي، ونهجت الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا سياسة استعمارية تهدف بها استغلال خيرات وثروات تلك المستعمرات، لتعويض ما خربته الحرب الكونية الأولى.

الفصل الثاني:

مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح 1919م

الفصل الثاني: مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح بباريس 1919م

أولا: الوفد الجزائري وعريضته

لقد قاوم الجزائريون الاحتلال الفرنسي بالطرق التقليدية مفتقدين لخبرة القتال بزعامة رجال الدين وكبار الأعيان وما لبثت أن فقدت مفعولها ومارس أثنائها الاحتلال مختلف السياسات الرامية للقضاء على الشخصية الجزائرية وتفكيك المجتمع وطمس الهوية الثقافية مما أدى إلى ظهور مبادرات فردية وحماية عن رفض هذه السياسات تمثلت في ظهورنخبة من ذوي الثقافة المزدوجة ساهمت في رفع الوعي الفكري والثقافي والسياسي[1]. ونجد من أبرز الشخصيات التي بدأت في النضال السياسي الأمير خالد.

كان الأمير خالد في الفترة ما بين **1913م- 1919م** شخصية بارزة في حركة الشباب الجزائري حيث كانت شجاعته وشخصيته من العوامل التي جعلت منه قائد للحركة الوطنية[2]حيث أدخله والده للمدرسة العسكرية الفرنسية الشهيرة سان سير إلا أنه أخرج منها بتهمة الشغب والنوايا السيئة ضد فرنسا[3]وعند إعلان الحرب العالمية الأولى طلب خالد للخدمةالعسكرية في الجيش الفرنسي وذلك راجع لصدقه وقيادته الحكيمة التي أثارت انتباه الإدارة الفرنسية في الجزائر حين عاد إلى الجزائر عام **1915م**، مما سمح له بالمشاركة في حزباليمين الذي عقد بباريس عام

[1]- يحى بوعزيز، الاتحاد اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية 1912م-1918م، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009م، ص 12.

[2]- Mahfoud Kaddache, l'émir khaled , office de publications universitaire, P 27.

[3]- سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830م- 1962م)، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ب) ،2004م، ص 3.

1917م[1]، كما كانت نفسية خالد مليئة بالحقد والكراهية للفرنسيين فهم الذين قتلوا أحد أعمامه في سوريا[2].

يعتبر بعض الكتاب الأمير خالد أول مواطن جزائري بدأ الكفاح السياسي المنظم بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان ظاهرا في جميع المجالس الجزائرية والاجتماعات و المؤتمرات وهذا ما جعله يحظى بشعبية كبيرة داخل البلاد[3]. ولقد كان النشاط السياسي للأمير خالد حافلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى فقد قام بإنشاء جمعيات ذات طابع اجتماعي وسياسي وأهدافها تتمثل في المطالبة والمساواة والدفاع عن مصالح المسلمين منها جمعية الشباب الإسلامي الإصلاحي الاجتماعي والمساواة في مجالات التعليم و السياسة والاقتصاد[4].وقد ترأس الأمير خالد إحدى هذه الجمعيات وهي جمعية الإخاء الجزائري والتي تمثلت جهودها في المطالبة بالإصلاح المادي والأدبي و الثقافي والاقتصادي و السياسي للسكان المسلمين[5]، وتبنى الأمير خالد سياسة الدفاع عن التعليم الجزائري حيث تكونت جمعية كانت تضم الطلاب المسلمين للشمال الافريقي.

وبعد ظهور حركة الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية بالمشرق العربي وهجرة الجزائريين إلى المشرق وظهور الحركات التحررية بالعالم الثالث ساهموا بظهور الحركة الوطنية الجزائرية فلم تكن النخبة بمعزل عن الحياة السياسية مطلع القرن العشرين ،حاول الأمير خالد انتهاز مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب حيث طلب من زملائه بتشكيل وفد لحضور مؤتمر الصلح وتقديم عريضة مطالبة بحق الشعب الجزائري على ضوء المبادئ التي صرح بها الرئيس ولسن، وظهرت وطنية الأمير خالد بقوة بداية سنة **1919م** حيث تعتبر البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي

[1]- Mahfoud Kaddache, l'émir khaled, op cit, P 40.

[2]– ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918م– 1939م)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001م، ص 109.

[3]– رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ط5 ،(د.ن.ب)، 2001م، ص 80.

[4]- Mahfoud Kaddache, l'emir khaled , op cit, P 27

[5]– ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 110– 111.

لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة على نفسها حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية[1].

قبل كل هذا لقد جندت فرنسا مالا يقل عن **173** ألف شخصا توفي منهم **25** ألف في الحرب العالمية الاولى اذ لم تكن لتواجه الحرب دون الاعتماد على سواعد وطاقات جزائرية. لقد تطوع الامير خالد في هذه الحرب وكانت مشاركته ذات فائدة بالنسبة للمجندين الجزائريين لأنه دعا من خلالها إدارة الاحتلال الفرنسي الى ضرورة التساوي في الحقوق والواجبات بين هؤلاء المسلمين والفرنسيين والحد من ظاهرة التجنيد الاجباري التي لم تكن تلقى ترحيبا لدى المجندين[2].

كان الامير خالد طوال تطوعه في الحرب يعمل على تحريض الجزائريين على التمرد والعصيان، حيث يحتوي الارشيف العسكري الفرنسي على شريط يظهر فيه الامير في بلجيكا وهو يمتطي حصانه يؤم المصلين تارة ويخطب في الناس داعيا اياهم الى التحلي بالثقة والعزة بالنفس بانتمائه للأمير عبد القادر تارة اخرى.

ولما وضعت الحرب أوزارها انعقد مؤتمر فرساي في **جانفي1919م** واتخذ الحلفاء العاصمة الفرنسية باريس مقرا للمؤتمر اعترافا منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا أثناء الحرب، وفي هذه المناسبة صريح الرئيس الأمريكي ويلسن حيث قال: « لفرنسا شرف الاستحقاق لانعقاد مؤتمر السلام بعاصمتها، لأنها أول البلدان الأوروبية قدمت تضحيات كبيرة أثناء الحرب [3]».

حينها عزم الأمير خالد على عرض القضية الجزائرية على الرئيس ويلسن، وقد كان مبدأ تقرير المصير يملأ العالم حينها، حتى إذا ما نجحت الأفكار الاستقلالية كانت الجزائر من بين

---

[1]– عياد صالح، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830م–1930م، د ط، ديوان المطبوعات، دس، ص 181.

[2]– حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912م– 1936م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001م– 2002م، ص 89.

[3]– نفسه، ص 89.

المستفيدين من هذا المكسب العظيم[1]. ولقد نظم الأمير اجتماعا شعبيا طلب فيه التوقيع على مذكرة موجهة إلى الرئيس ولسن وبانعقاد المؤتمر شكل وفد جزائري من خمسة أعضاء برئاسة الأمير خالد، ويضم كذلك قائد حمود والحاج معمر، وحددوا مجموعة مطالب وذهبوا إلى فرنسا ليقدموها إلى المؤتمر ويذكرونهم بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري خلال الحرب لكي تنتصر الحرية[2].

لقد قام الأمير خالد بتحرير العريضة عند انفصاله عن النخبة وكانت مطالبه في هذه الآونة إصلاحية لم تخرج عن طريق المساواة[3]، ولكن الكشف عن العريضة تجعل الأمير خالد على رأس قائمة الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية. وبالفعل توجه الوفد الى باريس في شهر **ماي1919م** لتقديم مطالب الوفد الجزائري الى المؤتمر، ونجح الأمير خالد في يوم **19ماي1919م** في تسليم الرسالة من طرفه الى الرئيس الامريكي ويلسن بواسطة أحد المرافقين للرئيس وهو جورج بنوبل، وتتضمن الرسالة مطالب الوفد الجزائري الذي كان متواجدا رفقة الامير هناك[4]، وقد امتنع أعضاء الوفد من توقيعها ومن ذكر أسمائهم بها خوفا من ملاحقة سلطات الاحتلال ومتابعتهم لهم إلا أن الأمير خالد أعلن اسمه للضابط الأمريكي وطلب منه توصيل العريضة الى الرئيس ويلسن ومنحه وصلا يثبت اتصال الرئيس بهم قبل مغادرة الوفد باريس يوم السبت بعد الظهر[5].

---

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 90.

[2]– يحى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 113–114.

[3]– يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م– 1939م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 46.

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م، ص 220.

[5]– أبو القاسم سعد الله، "عريضة الأمير خالد الى الرئيس ويلسن 1919م"، مجلة التاريخ، عد 611، الجزائر، 1981م، ص 6.

قام الضابط نوبل بإرسال العريضة[1] الى السيد كلوز كاتب سر الرئيس الامريكي ويلسن رفقة خطاب شرح فيه ظروف العريضة ووضع الوفد ومطالبه، فما كان من السيد كلوز الى أن كتب في اليوم التالي رسالتين قصيرتين[2] إحداهما وجهت للضابط نوبل يخبره فيها أنه كتب حسب طلب الامير خالد عن طريقه، والثانية الى الامير خالد بناء على طلبه يخبره فيها انه اتصل بالعريضة وأنه سيطلع الرئيس عليها[3].

أما بالنسبة إلى العريضة فلقد أورد الدكتور أبو القاسم سعد الله أنها من انتاج أفكار الأمير قياسا على التأليف التي حررها وجاءت متشابهة مع العريضة إلى درجة النقل عن هذه الكتيبات مثل الكتيب المعنون بـ (وضعية مسلمي الجزائر) الذي نشره الأمير عندما كان في المنفى سنة **1924م**[4]، أما جيلبير مبنيي فيرى أن العريضة مثلها مثل الكتابات المختلفة الأخرى للأمير ليست من أفكاره بل هي نتاج لاتصاله ببعض الشخصيات الليبرالية الفرنسية[5].

استطاعت العريضة ان تعبر بوضوح عن الوضعية التي كانت الجزائر تعيشها خلال العهد الاستعماري، رغم الاختصار الملاحظ عليها فقد جاءت في أربع صفحات، ولقد كتبت على الآلة الراقنة باللغة الفرنسية ووجد فيها بعض التشطيب والإضافة بالقلم، كما كانت بعض الأسطر ضيقة

[1]– انظر الملحق رقم (3).

[2]– انظر الملحق رقم (4).

[3]– حكيم الشيخ، المرجع السابق، ص 122.

[4]– ابو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1996م، ص ص 50–51.

[5]– لخضر عواريب ، شعوب المستعمرات ومؤمتر الصلح 1919م دراسة في العرائض واللوائح الشعوب العربية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015م– 2016م، ص 156.

خاصة في الصفحة الرابعة حتى لا تضاف صفحة خامسة[1]، ورغم ذلك فان هذا لا يقلل من أهميتها كإحدى مصادر الوطنية الجزائرية التي يجب دراستها.

في البداية استعرضت العريضة الوضع السائد في الجزائر في تلك الفترة، حيث كان الوضع مزريا نتيجة الاحتلال الفرنسي لها منذ **1830م**، وذكرت هذه الرسالة النضال الذي قام به أبناء الجزائر طيلة سبع عشر سنة وهنا إشارة واضحة لمقاومة الامير عبد القادر، كما أثارت أسباب فشل هذه المقاومة التي ربطتها بعدم التكافؤ بين الطرفين[2].

ثم تناولت العريضة العلاقات الفرنسية الجزائرية والى الحياة الاجتماعية التي عاشها الشعب الجزائري مدة **89** سنة وهو تحت السلطة الفرنسية حيث رأت أن الجزائريين ازدادوا فقرا بينما ازداد المحتل غنى وانتهكت الحقوق والعادات والدين، وبينت أيضا مدى المعاناة والظلم الذي تعرض له الشعب في هذه الفترة[3].

وتواصل الرسالة الحديث رغم الوعود التي قطعتها فرنسا للجزائريين من خلال توقيع ديبرمون على معاهدة **05 جويلية** التي ضمن فيها احترام عادات وتقاليد الجزائريين ودينهم، وكذلك الشأن بالنسبة لقانون **1851م**[4] الذي نص على احترام الملكية، بالإضافة إلى التعهدات التي منحها نابليون إلى الجزائريين في زيارته الثانية يوم **05ماي1865م** والتي أكد فيها أن مجيء فرنسا إلى الجزائر لا يندرج في إطار تدمير جنسية شعب بل بالعكس ، فقد جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى، فقد أبدلت السلطة التركية بحكم اكثر لين وعدلا وتنويرا، وأكدت العريضة إن

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 123.

[2]– نفسه ، ص 123.

[3]– نفسه ، ص 123.

[4]– قانون 1851م: هو القانون الصادر يوم 16 جوان 1851م والخاص بالملكية العقارية الذي تعهد فيه الطرف الفرنسي باحترام الملكية في الجزائر مهما كان شكلها. انظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج2، ص 54.

الشعب الجزائري كان يأمل أن يعيش جنبا إلى جنب مع المحتل في ظل السلام، اعتمادا على هذه التعهدات الرسمية[1].

لكن تلك التعهدات المعسولة لم تكن في الواقع إلا كلاما أجوفا، حيث سار الفرنسيون على درب الرومان فقاموا بإجلاء السكان تدريجيا واستولوا على الأراضي الخصبة والمناطق الغنية، وهم مستمرون في إنشاء مراكز جديدة باغتصاب ما تبقى من ارض خصبة لدى السكان بذريعة وغطاء المصادرة لفائدة الصالح العام[2]، ولقد اعتدت السلطات الاستعمارية عن الشعائر والمقدسات الدينية باستعمال المساجد أماكن للتظاهر الفرنسي، إضافة الى ارهاق الأهالي بضرائب تفوق طاقتهم، في حين أن وضع الميزانية في الجزائر لا يأخذ متطلبات هؤلاء بعين الاعتبار لذلك بقيت المناطق التي يعيشون فيها بعيدة عن التنمية بدون طرقات ولا مدارس للأطفال،... بل ان الجزائريين كانوا يموتون في سبيل فرنسا بدون مقابل ولا احترام، كما ورد في الوثيقة " أنّ مآت الآلاف سقطوا في مختلف ميادين القتال محاربين برغم أنوفهم ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها"[3]، هذا كله بسبب تطبيق قانون التجنيد الاجباري والذي طبق على كل الجزائريين رغم احتجاجهم الشديد، وكانت نتائجه جد وخيمة على الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى التي دخلوها غصبا[4].

وبفضل التضحيات التي قام بها الجزائريون استطاعت فرنسا ان تنشأ جزائر فرنسية مزدهرة اقتصاديا، تنتشر فيها زراعة الكروم وقد مدت عبرها خطوط السكة الحديدية وطرق المواصلات ، إلا أن هذا الحال يخص المناطق الأوروبية في حين بقيت المناطق التي يسكنها العرب محرومة

[1]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 157.

[2]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج 2، ص ص 55– 56.

[3]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830م– 1962م)، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 108.

[4]– نورالدين تنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م، ص 155.

من كل ذلك، اذ نجد بعض المناطق ورغم عدم بعدها عن العاصمة إلا أنها آهلة بالسكان فقيرة ووعرة المسالك ليس بها طرق مواصلات، كما أن هناك العديد من التجمعات السكانية الهامة إلا أنها محرومة من كل شيء فالسقي فيها ما زال بالوسائل التقليدية، كما كان الحال في عهد سيدنا إبراهيم، والخلاصة ان حصةالأغلبية هي الأضعف وحمل الأشد فقرا هو الاثقل[1].

كما طلب أيضا بأن تنتخب انتخابا عاما حرا محليا ووطنيا تنبثق من حكومة البلاد، وأن توضع الدولة الجزائرية الحديثة تحت رعاية جمعية الأمم، وتشرف عليها من اجل أن تمدها بالإعانات المادية والخبرات الفنية والإدارية وذلك من أجل أن تخرج من دائرة الاستعمار إلى دائرة الأمم الحرة المستقلة[2].

واعتمدت العريضة على قول الرئيس ويلسون بتصريحه "لا يجبر شعب من الشعوب عل العيش تحت سيادة لا يرضى بها" ومن خلال ذلك يتضح بأن الشعب الجزائري غير راض على العيش تحت السيادة الفرنسية ، ويجب عليه أن ينال استقلاله وحريته وبذلك فقد جاءت مطالب هذه العريضة هادفة إلى فصل الجزائر التام عن فرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبذلك تتحقق سيادتها[3]. إن الوفد وإن لم يذكركلمة الاستقلال بالحرف فإنه ذكر معناها وعدم إجبار الشعوب العيش تحت سيادة لا يرضى بها[4].

اعتمد الأمير خالد في هذه الرسالة على الأدلة حتى لا يتهم أصحاب العريضة بالمبالغة والتي توضح تعسف الحكم الفرنسي في الجزائر ورفض الجزائريين العيش تحت وطأته، فقد أرفقوا وثيقتهم بكتيبين فرنسيين عرف صاحبيهما برفض المعاناة التي كان الشعب الجزائري يعيشها في تلك الفترة في ظل أوضاع مزرية للغاية، والكاتبين هما: فرنسوا مارنار وهو محام لدى مجلس الاستئناف بالجزائر العاصمة، وخاصة السيد شارل ميشال الذي كان يشتغل مستشارا عاما وشيخ

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج 2، ص 56.

[2]– عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الامة، الجزائر، 2010م، ص 362.

[3]– يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 48– 49.

[4]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج 2، ص 52.

بلدية تبسة، وقد كشف الكاتبان فظاعة النظام الاستعماري وظلم القوانين الاستعمارية، وقد أدرج أصحاب المطالب مثالا آخر على عدم الوفاء بالوعود التي وصف بها الطرف الفرنسي حيث كان الشباب الجزائري قبل **1912م** يشارك في الجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع التي يستفيد منها، إلا أن هذه المنافع ألغيت تدريجيا، وبحلول سنة **1912م** أصبح التجنيد إجباريا حيث كان في بداية الأمر جزئيا فكان يشمل**10** بالمائة من عدد الجيش ثم عمم هذا الإجراء وأصبح شاملا رغم احتجاجات السكان ورفضهم[1]. ورغم هذه الأدلة إلا أن المستعمر أنكر المظالم التي سلطتها فرنسا على الشعب الجزائري، كما أنكر أيضا استبدادهم للشريعة الاسلامية وللمسلمين خاصة لما صادروا أملاك الأحباس العقارية التي كانت تتفق على المساجد وغيرها من المؤسسات الدينية[2].

وذكرت العريضة أن الوفد الجزائري قد جاء ليستنجد بالمشاعر النبيلة للرئيس الأمريكي ويلسن، وإدانة الاحتلال الفرنسي وربط حاضر المقاومة الجزائرية بماضيها وفتحها في تطور الشعور الوطني، فالوفد الجزائري وإن لم يذكر كلمة الاستقلال بالحرف إلا أنه ذكر معانيها، كما طالب بتطبيق حق تقرير على الجزائر تحت إشراف عصبة الأمم وتطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت سيادة لا ترضى بها[3].

لقد جاءت مطالب هذه العريضة استقلالية هادفة الى فصل الجزائر التام عن فرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا حيث تمثلت فيها شروط ثورية، ولم تكن حكومة باريس متحققة من صحة تقديم هذه العريضة الى الرئيس ويلسن، غير أن الوشاية قد عمت كل الأوساط الحكومية في فرنسا والجزائر وليس بعيدا أن يكون الخبر قد اكتشف من طرف المخابرات الفرنسية عن طريق علاقاتهم بالمخابرات الامريكية كما يكون الساسة الفرنسيون استنتجوه من مكالمتهم مع

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج 2، ص ص 56– 57.

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م– 1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 380.

[3]– حكيم بن الشيخ، المرجع السايق، ص 124.

أعضاء الوفد الامريكي[1]. وعلى أية حال فإن الحكومة الفرنسية لم تكن متحققة من صحة هذه القضية وقد جاء تقرير الحاكم العام في الجزائر بتاريخ **04 ماي 1920م** بأن الامير خالد قد حاول التعامل مع دائرة الرئيس ويلسن لرفع صوت الاهالي الجزائريين بأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.[2]

لم يبقى الأمير خالد مكتوف الأيدي بل كان دائما يتحدى السلطات الفرنسية في إثبات التهمة عليه، ولم تتوقف الحكومة الفرنسية على اتهام الامير بعقد اتصالات مباشرة مع دائرة الرئيس ويلسن وتبنيه مبادئه التي تقضي بحق الشعوب تقرير مصيرها وذلك ليطالب باستقلال الجزائر. وهكذا فشل الأمير خالد فعلا في تحقيق أماله في نيل استقلال الجزائر عن طريق عصبة الأمم معتمدا في ذلك على مبادئ الرئيس ويلسن[3].

لما أخفق ويلسن ولم تكن جمعيته يومئذ قد خرجت لعالم الوجود وولدت ضعيفة هزيلة و انتصرت الأفكار القديمة الاستعمارية التي يمثلها لويد جورج من بريطانيا وجورج كليمونصو من فرنسا، خابت آمال الأمم الصغيرة المستعمرة. التي تعلقت آمالهم على ذلك المشروع ورجعت كل أمة إلى حكومتها تفاوضها وترجو أن تتحصل منها على أقصى ما تستطيع من الحقوق والحريات[4].

ولقد قامت هناك معارضة من قبل جونار الوالي العام على الجزائر، ومعه جميع القوات الاستعمارية والتمثيلية في الجزائر تتعرض لما يسميه الإسراف في منح الحقوق للجزائريين بدون

---

[1]– يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 49.

[2]– نفسه ، ص 50.

[3]– نفسه، ص 51.

[4]– عبد الحميد ابن باديس، "الفقيد العظيم الأمير خالد"، مجلة الشهاب، ج11، 11 فيفري 1936م، ص 697.

عصر انتقال مؤكدا هو ومن كان معه أن هذه الحقوق ستكون سببا في تدهور الاستعمار وفي إحداث انقلاب في الجزائر[1]. وانتهى المؤتمر دون أن يحقق أي نتيجة وهذا ما جعل الأمير خالد يرسم خطة جديدة مع رفقائه تتلخص في مفاوضة الدولة التي تحتل بلادهم وهي فرنسا[2]، ويسعى للإحراز على الحقوق الفرنسية التي وعدت بها حكومة فرنسا لمسلمي الجزائر[3].

تعتبر هذه العريضة من أهم وثائق الحركة الوطنية الجزائرية فهي منذ فترة مبكرة استطاعت أن تضع اليد على جرح الجزائر وتصف أوضاعها المزرية، وصدق الدكتور أبوالقاسم سعد الله حين قال عنها أنها تعتبر إدانة للاستعمار الفرنسي، وربطا لحاضر المقاومة الوطنية بماضيها ، وفتحا في تطور الشعور الوطني[4]. إن هذه العريضة هي التي جعلت الدكتور شارل روبير آجرون يغير موقفه من الأمير بكل صراحة ويعتبره من أول دعاة الوطنية الجزائرية إذ يقول « ...كنت أؤكد إلى الوقت الحاضر أن الأمير خالد لم يطالب إطلاقا باستقلال الجزائر لا في خطبه ولا في كتاباته ، وبذلك فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره من الوطنيين الجزائريين ، ولكن عريضته إلى الرئيس ويلسون أمدتني بالدليل المعاكس، لذلك فانا أصحح حكمي واقر بان الأمير خالد يعتبر احد أول الوطنيين الجزائريين...» [5].

وبذلك تعتبر هذه الوثيقة المنشورة، تأكيدا على بداية النشاط السياسي الرسمي للنخب الجزائرية بزعامة الأمير خالد الذي دخل معترك الانتخابات البلدية في مواجهة النخبة الاندماجية.

[1]– عبد الحميد ابن باديس، المصدر السابق، ص 697.

[2]– أنيسة بركات، محاضرات ودروس تاريخية وأدبية حول الجزائر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 179.

[3]– عبد الحميد ابن باديس، المصدر السابق، ص 697.

[4]– أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء.....، المرجع السابق، ج 2، ص 52.

[5]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 161.

ثانيا: الوفد التونسي وعريضته

يعتبر الشيخ عبد العزيز الثعالبي أحد الزعماء الذين تجلت أسماؤهم عبر الاجيال من خلال فكره السياسي ونشاطاته واسهاماته، فهو شخصية فذة شغلت الناس داخل تونس وخارجها، كما يعتبر من الشخصيات التي اشتغلت في مكافحة الاستعمار من البداية الى غاية وفاته **1944م**.

هو عبد العزيز ابن إبراهيم عبد الرحمان الثعالبي[1] الزعيم السياسي والخطيبوالكاتب[2]، ولد في تونس وهو من أصول جزائرية اهتم به جده عبد الرحمان الثعالبي وقام بتعليمه[3].

وحسب ما ورد في كتابه تونس الشهيدة " كنت صغيرا ورأيت أمي تبكي فسألتها السبب فقالت: أما رأيت الإفرنج مروا من هنا؟ هؤلاء لا يخرجون إلا للحرب" وقد كان عمره يبلغ **7** سنوات لما مرّ الإفرنج[4].

وقد كان الشيخ عبد العزيز الثعالبي[5] عند من درسوا حياته من المعاصرين من الرجال المغاربة الثوريين والدعاة الدينيين والمصلحين الاجتماعيين قبل أن يكون من الرجال السياسيين[6]، قام جده بتعليمه وتحفيظه للقرآن ومبادئ النحو والعقيدة كان عمره سبعة سنوات عندما فرضت الحماية الفرنسية على تونس، درس بجامع الزيتونة وكان من أبرز وجوه الحركة الوطنية التونسية فتلقى بالجامع الأعظم علوم اللغة العربية والشريعة عن كبار الأساتذة الذين بلغوا غاية بعيدة في

---

[1]– انظر الملحق رقم (5).

[2]– محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسسين، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1999م، ص 213.

[3]– محمد بن موسى الشريف، علماء منسيون،ج2، ط1، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010م، ص ص 9– 10.

[4]–عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة، تر و تق: سام حبدي، ط1، القدس، لبنان،1985م، ص 05.

[5]– انظر الملحق رقم (5).

[6]– يوسف مناصرية، الحزب الدستوري التونسي (1919م– 1934م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986م– 1987م، ص 213.

سعة العلم والتحصيل من بينهم: المشايخ مصطفى بنخليل، حسين بن حسين وسالم بوحاجب[1]. ولقد تميز عبد العزيز الثعالبي بسعة ذكائه والاندفاع بغزارة للمعرفة وقد قضى سبعة سنوات في مرحلة التعليم الثانوي وتخرج بشهادة التطويع سنة **1896م** التحق بالمدرسة الخلدونية بعدها[2].

في سنة **1896م** أصدر مجلة " سيل الرشاد " وكانت باللغة العربية وكان عمره **19**سنة ولكنها تعرضت إلى تعطل بسبب السلطات الفرنسية[3]، وقد اهتم الثعالبي في عمله الاصلاحي بأمرين أساسيين هما: الفكر الديني واصلاح المجتمع الاسلامي لذا دعا في مؤلفاته وكتاباته وحتى في دروسه ومحاضراته إلى نبذ البدع المنافية للكتاب والسنة ومقاومة الطرق الصوفية التي اعتبرها من أكبر الأسباب التي أسهمت إلى حد كبير في تعطيل تقدم الحضارة[4]، سافر إلى طرابلس ومصر وتركيا بين **1897م- 1902م**، شارك في تحرير جريدة "التونسي " الصادرة سنة **1907م** وعرف بنشاطه النضالي من أجل القضية التونسية وقضاياالعالم العربي الاسلامي مع حركة الشباب التونسي[5]. وقد أشرف سنة **1909م** على تحرير النشرة من جريدة " التونسي " الفرنسية اللسان التي أسسها علي باش حامبة في **1907م** فقد كان من العناصر النشطة في أحداث التراموای **1912م** فقام بحركة تحسيسية رفقة معاونيه بالاتصال بالأهالي في المنازل

[1]- حمادي الساحلي، فصول في التاريخ والحضارة، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص ص 282-283.

[2]- عبد اللطيف الحناشي، الشيخ عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المستنيرة في المغرب العربي، أستاذ في التاريخ المعاصر، جامعة منوبة، تونس، د ت، ص 78.

[3]- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر(1881م- 1956م) ، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع،1986م ، ص 31.

[4]- محمد الفاضل عاشور، أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000م، ص ص 179- 180.

[5]- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910م- 1954م)، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 160.

والأحياء الشعبية منها باب السويقة والحركة العمالية في الموانئ قصد ركوب الترمواي[1]، أي أنه انضم إلى اللجنة التي تأسست سنة **1912م** لتحديد المساعدة إلى عملة الترمواي التونسيين ماديا وأدبيا وقد أزر الشيخ عبد العزيز الثعالبي طلبة جامع الزيتونة المعمور في نضالهم وساهم في تأسيس " جمعية الآداب" لنشر التمثيل باللسان العربي الفصيح. وقد قام الثعالبي بنشاط كبيرفي باريس من أجل القضية التونسية، حيث عبر عن ذلك في إحدى الرسائل التي كتبها إلى السيد القبائلي بتاريخ: **09 أوت 1919م.**

يعتبر كتابه "تونس الشهيدة "[2] قد فضح فيه وبشكل كبير دسائس الاستعمار واجرامه في حق الشعب التونسي، وقد تلقفت الجماهير المثقفة في تونس والمغرب العربي الأمر الذي أدى إلى اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية ومن ثم زجته في أحد سجونها، ومن الغريب أن تعرف أن المستعمرين كانوا قد اتهموا عبد العزيز الثعالبي بالزندقة والخروج عن تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وكانوا قد حاكموه من قبل على أنه زنديق خاصة بعد أن نشر كتابه (الروح الحرة في القرآن) وهذا ليكشف عن حالة خطورة الدعوة الاجتماعية الكامنة وراء الموقف الديني للثعالبي، ولما بلغ نبأ اعتقال الثعالبي بعد موقفه في باريس ونشره كتاب " تونس الشهيدة " ودفاعه عن القضية التونسية في المحافل الدولية وكان هذا الأمر هو الذي دفع بجماهير تونس بأن تخرج إلى المظاهرات والاضطرابات في كافة أنحاء تونس هذا ما أجبر فرنسا على إخلاء سبيله فألتف حوله الشعب والطبقات المثقفة والمناضلون ودعوا إلى تأسيس حركة سياسية وطنية[3] ، ولقد ركز الثعالبي في نضاله على القيم والمبادئ التي تحفظ الشخصية القومية حتى تستطيع أن تصمد في وجه

---

[1]– صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، د ب، 1993م، ص 160.

[2]– انظر الملحق رقم (6).

[3]– هيثم عبد الخضر جبار السويدي، "الإدارة الفرنسية في تونس (1939م– 1955م)"، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي نابل ، ص 93.

الاستعمار وما يبذله من جهود وقد استطاع أن ينتصر في تحدياته إلى جانب ثلة من أقرانه حينما أسسوا"الحزب الحر الدستوري"[1].

تعود البوادر الأولى لنشأة الحزب الدستوري الحر إلى سنة **1920م** حين التف حول الثعالبي ثلة من المثقفين أمثال: أحمد الصافي وعلي كاهية وكونوا الحزب التونسي وأعلن الحزب عن نفسه أمام العموم في شهر **مارس 1920م** وكانت تسميته استنادا إلى دستور **1861م** وكان برنامجه سياسيا بالدرجة الأولى[2].

فالحزب لم ينشأ دفعة واحدة، بل نضجت فكرة الاستقلال خلال سنوات الحرب العالمية الاولى خاصة بعد طرح مبادئ الرئيس الامريكي ويلسن الأربعة عشر، فكان النقاش السياسي للنخبة المؤسسة في النوادي المختلفة مثل: نادي غرناطة، نادي باب بنات وباب منارة واللقاءات التي كانت تتم في البيوت والمحلات مثل منزل[3]: علي كاهية حمودة المنستيري حيث أن النقاش تمخض عنه تدريجيا طلب فكرة الاستقلال عند عبد العزيز الثعالبي ومناصريه منهم محمد الرياحي والشيخ صالح بنيحي بينما اتجه الرأي الوسط بوضع مطالب في إطارها القانوني، لذلك خيبة أمله في مؤتمر الصلح جعلته يعدل عن مشروعه السابق على حد قوله:« لم يعد الان في الإمكان المطالبة بإلغاء النظام يجب أن يتطور الحزب وينظم ويجب أن يدع الحزب الحر الدستوري التونسي وبذلك التفكير في تأسيس حزب سياسي تونسي[4]».

---

[1]– محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (1930م– 1934م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2009م– 2010م، ص 40.

[2]– محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس، د ب، 1993م ، ص 115.

[3]– صلاح العقاد، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، د س، ص 195.

[4]– يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري.....، المرجع السابق، ص 45.

هذا الحزب طالب بعدة مطالب أهمها:

- مجلس تفاوضي.
- حكومة مسؤولة لدى المجلس.
- التفريق بين السلطات الثالث (التنفيذية ، القضائية ، التشريعية).
- المساواة في المرتبات[1].

لقد كانت مبادئ الحزب الحر الدستوري التونسي البعيدة ترمي إلى تخليص البلاد من نير العبودية وهذا ما جاء في بيان نشر للشعب: « إن الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن بها رشده وتحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حرا متمتعا بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة، وهو يريد أن يصل بهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه وفقا للأسس التي يسيرعليها العالم التمدن[2] ».

في أعقاب الحرب العالمية الأولى و في ظل غياب أبرز قادة حركة الشباب التونسي أخذ الشبان التونسيون بالداخل على عاتقهم مهمة إعادة بناء الحركة الوطنية التونسية و تنظيمها، لاسيما و أن هؤلاء الشباب لم ينحازوا طيلة هذه الحرب إلى أي طرف من الأطراف، بل اتخذوا لأنفسهم موقفا حذرا تمثل في ضرورة انتظار نهاية القتال للاستفادة من النصر مهما كان المحرز عليه، و في نفس الوقت لم يغيبوا عن الساحة السياسية التونسية، بل استمروا يتلاقون في ناديهم بنهج الكوميسون، و يتناقشون في مصير بلادهم على ضوء تطور الظروف السياسية على الساحة الدولية.

[1]– بلقاسم بن محمد بن جراد، قابس عبر التاريخ، د ط، مطبعة السريعة، تونس، د س، ص 243.

[2]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص 59.

انتهت الحرب العالمية الأولى مخلفة وراءها انهزام الدولة العثمانية مما يعني خيبة الآمال المعلقة في حركة تونس الفتاة لكن مبادئ ولسن الأربعة عشر وفي مقدمتها حق تقرير المصيرمنحتها أمال جديدا كباقي الشعوب الضعيفة، ولقد تخلى القادة عن موقف التحفظ ليعطوا الحركة الوطنية التونسية دفعا جديدا وشرعوا في التحضير لتأسيس حزب وطني تونسي ولقد كان أهم اجتماع هو ذلك الذي تم في شهر **مارس 1919م**[1] في صالون مقهى فرنسا سابقا برئاسة خير الله بن مصطفى و هو احد الأعضاء الذين كانوا ينشطون ضمن مجموعة جريدة التونسي، و كان الغرض من ذلك حسب الشاذلي خير الله هو وضع برنامج أنشطة يستعيد مطالب "جريدة التونسي" مع تكييفها مع الظروف الجديدة الناجمة عن الحرب، و قد انقسم المشاركون خلال المناقشات إلى نزعتين متباينتين بوضوح هما: الأولى يتزعمها عبد العزيز الثعالبي و قد طالبت بوضع دستور للبلاد و بدأت عزمها على استعمال كل أشكال الدعاية بالبلاد التونسية و خارجها لتغيير نظام الحماية مهما كان الثمن، و الوصول يوما من الأيام إلى تحرير البلاد. أما الثانية تتكون من بضعة تونسيين و ثلاثين يهوديا، لم تكن تبغى الارتماء في أية مغامرة، بل كانت رؤيتها تقتصر على "تعديل الحماية عن طريق المطالبة بإصلاحات لا غير" و لما كان كل طرف متمسك بموقفه، فقد تقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل توفيقي، و لكن في التاريخ المحدد تغيب اليهود الثلاثون فضم إذن الاجتماع الثاني أنصار النزعة الأولى فقط (أنصار التيار المتصلب) و قرروا تأسيس الحزب التونسي[2].

لقد كانت هذه التشكيلة الجديدة التي تأسست في ربيع **1919م** تضم إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي و حسن قلاتي زيادة على قدماء أنصار علي باش حامبه وجوها جديدة جندت من بين المحاميين والصحافيين والأطباء و حتى من أفراد العائلة المالكة وبهذا يصير

[1]– أورد البعض ان الاجتماع قد عقد في شهر ماي 1919م. انظر: سعيد بحيرة, فكرة الآمة التونسية مدلولها وتجلياتها (1919م– 1939م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ، تونس، 1998م– 1999م، ص 133.

[2]– علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م– 1934م)، تع: عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة)، تونس، 1999م، ص ص 218– 220.

الحزب نخبويا لا يختلف كثيرا عند تأسيس عن حركة الشباب التونسي الموجودين بالنادي وسيلة لتجديد حركتهم وتوسيعها لتحقيق مطالبهم مستغلين في ذلك مستجدات الساحتين الوطنية و الدولية وكان أول عمل قام به الحزب إرسال عريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن. ومن هذا المنطلق أرسلوا في شهر **مارس 1919م** مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن وكذلك إلى جميع الوفود المشاركة في هذا مؤتمر الصلح بباريس يطالبون فيها بإعادة النظر في الحريات المفقودة، مع التذكير من الإذلال السياسي والاجتماعي الناجم عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية[1]. إلا أن الرئيس الأمريكي الذي وضع في نهاية الأمر مصالح القوى الحليفة فوق مبادئه اعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية، أما رسل السلام لم يلتفتوا إلى قضايا تخص شعوب المستعمرات بل كانوا منشغلين بصناعة سلام يخدم مصالحهم لذلك أهملوا القضية التونسية إهمالا تاما[2]. وحسب توفيق المدني فان هذه العريضة قد حررت من طرف عبد العزيز الثعالبي وقد تضمنت المطالبة بالاعتراف بحق تونس في الحرية والاستقلال وإعادة العمل بنظامها الدستوري وإخراج تونس من أوحال الاستعمار الفرنسي[3]. إضافة الى الحرية والاستقلال فكان من أبرز مطالب الثعالبي مايلي:

- إنشاء مجلس تفاوض يتركب من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام وله صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية، ونادى ببعث حكومة مسؤولة لدى ذلك المجلس.
- ضرورة التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[4]، وارتقاء التونسيين إلى كافة المناصب الإدارية، وضرورة المساواة بين الفرنسيين والتونسيين.
- تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع مراكز الايالة وضمان حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات، واشتراك التونسيين في شراء الأراضي الزراعية والدولية[1].

---

[1]– علي محجوبي، المصدر السابق، ص 225.

[2]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، م ر ، القاهرة ، 1948م، ص 52.

[3]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات (1925م– 1954م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص 226.

[4]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص143.

وبعد أن فشل الحزب في مسعاه المبني على إرسال العرائض إلى مؤتمر الصلح، وأمام هذا الوضع غير الحزب استراتيجية وعمل على استعطاف اليسار الفرنسي لتحقيق مطالبه في نظام عصبة الأمم عن طريق موفدي الحزب أحمد سقا[2] وعبد العزيز الثعالبي، وكان احمد السقا أول مبعوث يرسله الحزب إلى باريس في **افريل 1919م** حيث كان يعول عليه كثيرا نظرا لثقافته الفرنسية العالية خاصة في مجال القانون، ولمعرفته الجيدة بالساحة الباريسية وعلاقته الواسعة بالصحف وحركات اليسار بفرنسا، وهذا ما مكنه من تهيئة الظروف والأجواء للشيخ الثعالبي الذي سيلتحق به بعد أن يحل مشكلة جمع الأموال للبعثة عن طريق التبرعات حيث تكفل الشعب بهذه المهمة، وحتى الجالية الجزائرية التي كانت تقيم بتونس ساهمت بقسط وافر في ذلك[3]، واستطاع الثعالبي أن يجمع مبلغا لا يستهان به قدرته السلطات الفرنسية بـ **8000** فرنك. فاستطاع وفدا الحزب أن يكسبا للقضية التونسية متعاطفين و لاسيما في أوساط اليسار الفرنسي إلى درجة أن الحزب الاشتراكي الفرنسي اعتزم النظر في القضية التونسية وعرضها على مجلس النواب.

وبعد أن ضمن الدعم المالي لحملته اتجه إلى فرنسا بعد أن سمحت له سلطات الاحتلال بمغادرة تونس ومنحت له جواز سفر على انه ذاهب إلى فيشي للعلاج ثم بعد ذلك باريس و كان ذلك يوم **10 جويلية 1919م** وقد طلبت من السلطات بباريس مراقبته لأنه يهدد مصالح فرنسا،

---

[1]– محمد صالح الهرماسي، تونس عروبة متجذرة ودور متجدد، ط1 ، دار نقوش عربية، تونس، 2012م ، ص 49–50.

[2]– أحمد السقا: من مواليد 03 مارس 1892م، كان والده من أعيان تونس وكبار موظفيها، زاول دراسته العليا بباريس التي تحصل فيها على دكتوراه في الحقوق تزوج من فرنسية عرف عنه ذكاءه الفارط. انظر : علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص 223.

[3]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 219.

وما أن حلبها حتى شرع في حملة اتصالات واسعة بمختلف الأوساط الفرنسية وبعض أعلام السياسة والفكر الفرنسي ومنهم مارسيل كاشان[1]، وكان السقا قد مهد لهذه الاتصالات منذ **ماي1919م**[2].وكذلك مع شخصيات أخرى مثل أناتول فرنس[3]وفيرناند بويسن[4] الذي كان يترأس رابطة حقوق الإنسان ووظفها في الدفاع عن القضية التونسية، وعموما فان حملة الثعالبي قد اتجهت صوب تنوير الرأي العام العالمي والفرنسي والبرلمان أو جزء منه، وخاصة اليسار بمختلف تياراته من شيوعيين أو راديكاليين أو ماسونيين، وقد أبدى هذا التيار تعاطفا كبيرا مع هذه القضية والدفاع عنها و صاحبت هذه الحملة جملة من الأنشطة تمثلت في:

- التعريف بالقضية التونسية في الصحافة الفرنسية فمنذ وصوله إلى باريس دشن حملة صحفية « ...يجب تغير نظام الحماية كليا ومنح التونسيين بدأها بمقال في جريدة خاصة من ضمن حق الانتخاب، حق الرقابة، حق المشاركة في تسيير أمور البلاد والحق في الحرية...» ،وكانت الصحف الفرنسية تنشر على صفحاتها العديد من المقالات التي تتعرض للأوضاع في تونس من ذلك ما نشرته البوبيلير، التي كان الثعالبي يمتلك بعض الأسهم فيها حسب ما أورده الكولونيل بارون في تقريره، كما كان من المشتركين في جريدة التوافق وعلى علاقة جيدة بجريدة الايمانيتي[5].

[1]– مارسيل كاشان: سياسي فرنسي(1868م– 1959م) أستاذ فلسفة في بوردو عضو في حزب العمال الفرنسي وفي البرلمان من مؤسسي الحزب الشيوعي الفرنسي ، عضو في حكومة الحركة الشعبية في الثلاثينيات كان متعاطفا مع الحركات التحررية في العالم. انظر: عواريب لخضر، المرجع السابق، ص 165.

[2]– لخضرعواريب ، المرجع السابق ، ص 165.

[3]– أناتول فرنس: (1844م– 1924م) كاتب فرنسي متخصص في النقد الأدبي، اتصف بكونه من المدافعين عن العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية ومنها قضية التحرر حيث عمل على فضح الاستعمار وكشف ممارساته، وبفضل هذا النضال حاز على جائزة نوبل في الآداب. انظر: عواريب لخضر، المرجع السابق، ص 165.

[4]– فرديناند بويسن: (1841م– 1932م) سياسي فرنسي من مؤسسي رابطة حقوق الإنسان ورئيسا لها لمدة طويلة، حائز على جائزة نوبل للسلام سنة 1927م، كان رئيسا للجمعية الفرنسية للمفكرين الأحرار التي عملت على كشف الاستعمار وممارساته وساندت حركات التحرر. انظر: عواريب لخضر، المرجع السابق، ص 165.

[5]– نفسه، ص 166.

- تمتين العلاقات مع بعض الجمعيات والهيئات التي كانت تنشط في باريس خلال هذه الفترة مثل لجنة فرنسا والشرق والجمعية الفرنسية للشرق وتجمع "وضوح[1] "، كما كان على اتصال وثيق ببعض الشخصيات العربية الإسلامية التي كانت متواجدة بباريس خلال هذه الفترة مثل سعد زغلول باشا والوفد المصري، وكان الثعالبي على علاقة حتى مع البلاشفة حسب ما أوردته بعض التقارير الفرنسية.
- الاتصال بزعماء الحركات التحررية الذين حضروا إلى باريس من مختلف أصقاع الأرض والعمل على تنسيق العمل والجهود لتحقيق التحرر[2].
- إقامة الحفلات والمآدب التي يدعو إليها بعض الشخصيات الفرنسية الفاعلة مثل تلك التي أقيمت يوم **05 سبتمبر 1919م** بمناسبة عيد الأضحى في مقهى مدريد، الذي القى فيه احمد السقا خطابا نيابة عن الثعالبي الذي كان يجهل اللغة الفرنسية ضمنه مطالب الشعب التونسي، وقد كان هذا الاخير يرافق الثعالبي في كل تحركاته ليقوم بالترجمة كما تكفل بهذه المهمة بعض الطلبة التونسيين الذين كانوا يقيمون في باريس وقد هيأوا أرضية العمل فيها منذ قدوم السقا[3].

وبفضل تكاثف الجهود والنشاط الحثيث الذي قام به الشيخ والمحيطون به تعرف الرأي العام الفرنسي على القضية التونسية وتعاطف مع نضال هذا الشعب إلى درجة أن الأحزاب الاشتراكية اقترحت أن تعقد جلسة برلمانية تناقش هذا الموضوع، وحتى يتمكن الثعالبي من إيصال صوت تونس إلى كل شرائح المجتمع الفرنسي بادر بخطوة جريئة صدمت المسؤولين الفرنسيين[4]. حيث قام بإصدار كتاب تونس الشهيدة الذي فضح فيه دسائس الاستعمار الفرنسي وإجرامه في حق الشعب التونسي، هذا الكتاب تلقفته جماهير المغرب العربي بأكملها لما فيه من كشف حقائق العدو

[1]– علي محجوبي، المرجع السابق، ص 224.
[2]– محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، د ت ن ، تونس،1972م، ص 135.
[3]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 166.
[4]– نفسه، ص 167.

الفرنسي الذي تعاني منه شعوب المنطقة[1]، وبسبب نشره للكتاب سجن وأتهم بالتآمر على امن الدولة وقادته السلطات الاستعمارية الى تونس في **جويلية 1920م**[2].

كتاب تونس الشهيدة هو مؤلف صدر في مطلع عام **1920م** كان هو الذي شكل تتويج فهمه أحمد السقا و الثعالبي في العاصمة الفرنسية باريس[3]. وتكمن أهمية كتاب "تونس الشهيدة" في تحليله لنظام الحماية و طرح للمطالب التونسية بكل وجاهة. فهو يسجل بلهجة شديدة صورة قاتمة عن الحالة الناجمة عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، و يندد بدون تحفظ باستعمار الأراضي وتدهور الصناعات المحلية وسياسة التمييز في ميدان الجباية والتقليم والأجور والقرض إلخ... وبإقصاء التونسيين بما فيهم حاملي الشهادات عن المسؤوليات الإدارية وخرق الحريات العامة وحقوق الإنسان، وبصفة عامة باستغلال السكان التونسيين واستبعادهم.

وحسب السيد علي المحجوبي فإن كتاب " تونس الشهيدة" الصادر في **212** صفحة هو ليس من إنتاج عبد العزيز الثعالبي الشخصي، بل إنه كان ثمرة لمساهمة العديد من الشباب التونسي. وفعلا فإن عبد العزيز الثعالبي شرع في باريس بمعية أحمد السقا و بالاعتماد على تقارير بعثت من تونس لإعداد هذا الملف، و نظرا إلى أن الثعالبي كان يجهل اللغة الفرنسية فإن أحمد السقا هو الذي حرره باللغة الفرنسية، فكانت مساهمة هذا المحامي في هذا الكتاب أهم من مساهمة الثعالبي الذي كان ينسب إليه هذا الكتاب[4].

---

[1]– عبد الله طاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م– 1958م)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س، ص 54.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج 2، دار المريح للنشر والطباعة، الرياض، د س، ص 106.

[3]– علي محجوبي، المصدر السابق، ص ص 222– 224.

[4]– نفسه، ص 225.

لقد طبعت منه **2000** نسخة، وقد أوردت العديد من المصادر أن الثعالبي قد حضر نسخة باللغة العربية لهذا الكتيب لم يتم العثور عليها إلى الآن، ووجهت العديد من النسخ إلى بعض ساسة فرنسا وأعضاء البرلمان ورابطة حقوق الإنسان وهيئات الحزب الاشتراكي ومديري العديد من الصحف الفرنسية وبعض رجال الفكر والأدب، كما وجهت نسخ أخرى إلى تونس حيث قدرتها التقارير الفرنسية بـ **474** نسخة وأرسلت اخرى إلى الجزائر والى العديد من الصحف في عواصم العالم مثل مدريد، جنيف، نيويورك، لندن وكذلك إلى العديد من الشخصيات في العالم العربي والإسلامي[1].

كان لصدور هذا الكتاب صدى في مختلف المناطق خاصة تونس والجزائر حيث كانوا يتداولونه خفية بسبب الحجر الذي فرضته سلطات الاحتلال في البلدين عليه، ورغم ذلك فقد تحول من يد إلى أخرى بسرعة، ولقد ساعد هذا الانتشار على تعرف شريحة واسعة من الشعبين على الحزب التونسي الذي استغل الإقبال الكبير عليه للتعريف بنفسه وتوسيع قاعدته النضالية، وقد عقدت العديد من الاجتماعات لترجمة بعض مقاطعه واطلاع الجمهور عليها[2].

لقد ساهم كتاب تونس الشهيدة في نشر الوعي الوطني ونموه لدى شرائح كبرى من المجتمع التونسي وكذا المجتمع الجزائري، وكان له اثر بالغ على الحركة الوطنية في تونس، فحسب الكولونيل بارون فان الكتاب يعتبر الخميرة التي ولدت الحقد ضد سلطة الحماية في تونس، كما انه بمثابة البيان الحقيقي الذي اعتمده الوطنيون التونسيون لتأسيس حزب حقيقي بعد ذلك[3]، ورغم كل هذا فانه لم يسلم من بعض الانتقادات التي وجهها إليه بعض زعماء الحزب، ففي رسالة مؤرخة يوم

[1]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص ص 167– 168.

[2]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 228.

[3]– علي محجوبي، المصدر السابق، ص 233.

12جانفي1920م ارسل الصادق زميرلي[1] إلى الثعالبي ينتقد فيها بعض ما جاء في تونس الشهيدة إذ قال:« إن الكتاب مملوء بالحجج الدامغة، إلا أننا نعيب عليه المبالغات في الأرقام وفي الوصف المغال فيه لحالة البلاد قبل الاحتلال [2]» .

أما بالنسبة للرأي العام الفرنسي فقد انقسم بين مؤيد للكتاب ومدافعا عن القضية التونسية ومناهضا له، القسم الأول تمثل في بعض أعضاء البرلمان ورابطة حقوق الإنسان والأوساط الاشتراكية والليبرالية، حيث ذهب البعض إلى حد استعارة عنوان الكتاب لنشر مقالا له في مجلة ليمانيتي "**L'humanité**"، وقام البعض الآخر بتلخيصه ونشره في المجلة البرلمانية، أما القسم الثاني فقد ضم دعاة الاستعمار الذين اعتبروا الكتاب دعوة صريحة للتحريض ضد فرنسا لذلك يجب بذل كل الجهود لمنع انتشاره، وقامت إحدى الدوريات الفرنسية التي كانت تعبر عن وجهة النظر الكولونيالية وهي مجلة إفريقيا الفرنسية، بتحليل الكتاب ومحاولة إبراز حقد مؤلفه على فرنسا وتآمره على تواجدها في تونس، وبالنسبة إلى الرأي العام العالمي وخاصة الإسلامي فقد تقبل الكتاب بفرح شديد واعتبره ضربة وجهها الشرق نحو الغرب، لذلك فقد قامت الصحف بنشر مقاطع منه في العديد من البلدان مثل سو ريا ولبنان ومصر وأرمينيا بل حتى في القوقاز[3].

لقد اسهم هذا الكتاب في تحليل نظام الحماية حيث طرح فيه مطالب الشعب التونسي، وصور حالة تونس نتيجة الاستعمار الذي تسلط على البلاد التونسية، إذ صرح باستعمار الأراضي وتدهور الاقتصاد، ومن المطالب التي جاءت في تونس الشهيدة أولها الاستقلال، ثم أرسل هذا

[1]– الصادق زميرلي (1893م– 1983م): صحفي من كبار موظفي تونس واحد أقطاب الحركة الوطنية التونسية ومن قدماء جريدة التونسي قامت السلطات الفرنسية بنفيه من تونس سنة 1912م التي لم يعد إليها إلا سنة 1919م حيث اتصل بالحزب التونسي وتبنى قضاياه، توفي سنة 1983م .انظر: عواريب لخضر، المرجع السابق، ص 168.

[2]– نفسه، ص 168.

[3]– نفسه، ص ص 168– 169.

البرنامج في رسالة بتاريخ **07مارس1920م** الى الثعالبي الذي أعاده في **18** من نفس الشهر بعد النظر فيه وتنقيحه[1].

ولقد أصدر الثعالبي كراسته الشهرية في وقت كان رفقائه يفكرون ببعض الاصلاحات فحسب لا على الاستقلال فاصدر" تونس الشهيدة"دون توقيع، فنجح نجاحا منقطع النظير، وعمل على تعميمه في حنكة ومهارة أرسله بالبريد الى كل المسؤولين في فرنسا ونواب وموظفين كبار، والى المحافظات الفرنسية وتمكن بوسائله الخاصة من إيصاله الى تونس واستلهمته الناس في كتابه العرائض وحملاتها، و اقتطفت منه الصحافة الحرة مقاطع كثيرة و نشرتها[2].

كان لكراسة عبد العزيز الثعالبي برنامج سياسي عارض فيه ما ارتكبه الاستعمار الفرنسي بتونس، فكان له صدى كبير، هذا الأمر الذي جعل حسن الجلاتي ينشر مقالا في جريدة "تونس الاشتراكية" يهاجم فيه كتاب "تونس الشهيدة" ويلومه على انه أزعج الرأي العام التونسي[3].

ويتضح لنا أن كتاب" تونس الشهيدة " كان بمثابة الصاعقة في وجه السلطات الفرنسية بحيث تحدث فيه مؤلفه عن جرائم فرنسا التي ارتكبتها في حق الشعب التونسي، واستجابة الفئات التونسية لما جاء في مضمونه والذي تكون على أساسه الحزب الدستوري التونسي، وكان همزة وصل بين الرأي العام الفرنسي والتونسي.

---

[1]–الشايب قدادرة ، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934م– 1954م) رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري، قسنطينة، 2006– 2007م، ص ص 79– 80.

[2]– عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة، عرض و تق تع:أحمد جغام، د ط، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1989م، ص 18.

[3]– محمد الهادي الشريف، مايجب ان تعرف عن تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوش ،ط 3، دار سراس، تونس، 1993م، ص 117.

خلاصة الفصل

لقد وضع المؤتمر المغرب العربي على المحك، حيث اثبت ان بمقدورهم التنظيم والتوحد اذا توفرت الزعامات، ولكن بالمقابل فقد جعل الدول الاستعمارية وخاصة فرنسا بالمغرب العربي باعتبارها معنية بالقضية العربية تتفطن الى خطر توحد العرب تلك الفكرة التي كانت تسري في البلاد العربية خلال مجريات المؤتمر، مما جعلها تغير من مخططاتها في المنطقة.

إن الأقطار المغاربية قد شهدت أوضاع مزرية وصعبة خلال فترة الحرب وبقيت متأثرة بها، ولكن رغم الضعف الذي كانوا يعانون منهم في العديد من المجالات إلا أنهم اكتسبوا تجارب جديدة ظهر منها زعماء جدد تابعوا النشاط السياسي، كما أنها شكلت منطلقا واضحا لحركات هذه الشعوب لأنها خلقت جوا جديدا بما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار خاصة منها المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها. لقد بنت شعوب المغرب العربي احلامها على نتائج الحرب العالمية الاولى وقرارات مؤتمر الصلح الذي انقضى دون أن يحقق آمال الشعوب المقهورة والتي كان الشعب الجزائري من بينهم من خلال العريضة التي حررها الأمير خالد وقدمها الى مؤتمر السلام وخصوصا الى الرئيس ويلسن صاحب بنود حقوق الانسان يطالب فيها بمنح الجزائر حق بتقرير مصيرها بنفسها، كما هو الحال بالنسبة للشعب التونسي من خلال المذكرة التي قدمها الشيخ عبد العزيز الثعالبي الى مؤتمر الصلح والتي تتعلق باستقلال تونس وطالبت بتطبيق مبادئ ويلسن الأربعة عشر.

الفصل الثالث:

تداعيات مؤتمر الصلح 1919م

على الاقطار المغاربية

رغم أن صوت المغرب العربي لم يستطع الوصول إلى مؤتمر الصلح بفعل الحصار الذي فرضته فرنسا، إلا أن ظروف المنطقة تغيرت بعد **1919م** بتأثير من القرارات التي نتجت عن المؤتمر او نتيجة مبادرة فرنسية.

أولا: على الجزائر

تأثرت الجزائر مثل غيرها من المناطق العربية بما كان يجري من أحداث وما يسري من أفكار، فهي وان لم تستطع إيصال صوتها إلى العالم نتيجة لذلك الحصار الذي فرضته فرنسا على مستعمراتها وخاصة في شمال إفريقيا حيث عملت بكل وسعها لمنع تسرب الفكر الويلسني وأفكار الثورة البلشفية، فلما رأت أن ذلك ضرب من الخيال بادرت إلى القيام بحركة إصلاحات، من خلال إصدار قانون **04 فيفري 1919م** الذي يندرج حسب آخرون في إطار العاطفة الجياشة للمتروبول أو الفكر الويلسني[1].

ولقد كتب أرنولد توينبي بأن هذه الإصلاحات جاءت نتيجة للمبادرة الفرنسية وليست لضغط أي حركة سياسية منظمة من جانب الأهالي الجزائريين، وكانت هناك ضغوط خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر، ومن هذه الضغوط الدعاية الألمانية والعثمانية وثورة العرب في الشرق الأدنى، إضافة الى الثورة البلشفية، وانتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا[2]، حيث كان الجزائريون بعد الحرب ينتظرون المكافأة، فأصدرت الحكومة الفرنسية إصلاح **1919م** المعروف بإصلاح كليمونصو، وقد مثل هذا القانون حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، فلأول مرة منذ قانون الجنسية في **14 جويلية 1865م** كان هنا كمشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية وحق الترشح والتصويت فبفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية جاء قانون **1919م** ببعض المبادئ الخاصة بالعلاقات بين الشعبين[3].

---

[1]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 266.

[2]– ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900م–1939م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 257.

[3]– ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 272.

وبذلك لم يستطع هذا القانون أن يحسن الوضع، فظلت الكراهية إزاء تغيير الوضع الإسلامي والتحول إلى رعايا فرنسيين[1]. ولقد أرادت فرنسا أن تهدأ من روع الجزائريين فاصدر جورج كليمونصو قانون **04 فيفري 1919م**تضمن إصلاحات للأهالي الجزائريين بعد مشاركتهم في الحرب تضمن على ما يلي:

- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي على القانون الإسلامي ومعرفة اللغة الفرنسية .
- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية ورفع نسبة تمثيل الجزائريين الى الربع.
- الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون الانديجينا إلا في بعض المستثنيات مثل مخالفات الغاب[2].
- لها حق شراء واكتساب الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية .
- الذين يسري عليهم هذا القانون والذي بلغ عددهم أربعة ألاف نسمة يجب أن تتوافر فيهم المؤهلات التالية، الضباط، الجنود الذين شاركوا في الحرب، معطوبي الحرب، الملاكون، التجار، المثقفون ثقافة فرنسية، الحائزون على أوسمة الموظفون، أعضاءالفرقة التجارية والفلاحية الذين لا تقل أعمارهم على **25** سنة.
- إلغاء الضريبة الخاصة بالجزائريين.
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراف الجماعية لميرحب الجزائريين بقرارات **04 فيفري 1919م** ولم تستقبل كما كان يتوقع الفرنسيون[3].

---

[1]– يقول أحمد توفيق المدني في هذا الامر: " إن المتجنسين لم يجدوا من فرنسا شعب وإدارة ما كانوا يرجونه من وراء تجنسهم، فالمتجنس كان باستمرار مرموق من الفرنسيين بالعين التي يرمق بها الجزائري، كيفما كان ولا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلا بالقليل".

[2]– هو القانون الذي يمنع الجزائريين من الرعي في الغابات.

[3]– بعلي عبد العالي، مؤتمر الصلح وقضايا التحرر في الوطن العربي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015م– 2016م، ص ص 51– 52.

والحق أن هذا القانون غير ديمقراطي، فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين جزائري أهلي وفرنسي، فكانت الانتخابات في البلديات المختلطة بطريقة غير مباشرة وفي البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بطريقة مباشرة، كما أنه فرق بين الرعايا الفرنسيين الجزائريين و بين المواطنين الفرنسيين، وأهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي[1].

اعتبر المستوطنون أن هذا الإصلاح تساهل كبير من جانب فرنسا لصالح الجزائريين، كما منح التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي **421000** مسلم جزائري وإعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية[2].

كما أوجد هذا القانون التسوية في الضرائب فقد كان الجزائري يدفع على أرضه الصغيرة أضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوروبي على أرضه الكبيرة، بالإضافة إلى وجود ضرائب فادحة خاصة بالأهالي اضمحلت طبقا لهذا القانون[3].

وتهدف فرنسا من وراء هذه الإصلاحات إلى تطبيق سياسة جديدة بعد أن تعذر عليها تطبيق سياسة الإدماج و هي سياسة المشاركة وذلك بألا تطلب من المسلم النزول عن حالته الشخصية لكي يصبح مواطنا فرنسيا بل تركت له الجمع بين الميزتين[4].

وبناءا على هذا القانون، فإن القائمة الانتخابية الجزائرية ستضعها وتراجعها لجنة مكونة من رئيس البلدية أو المتصرف الإداري[1]. ورغم ما قدمه هذا القانون للجزائريين من تسهيلات من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن وضعهم الشخصي كمسلمين، لكنه قصر هذا

---

[1]– ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 275.

[2]– عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 216.

[3]– ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 67.

[4]– محمد رفعت بك ، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملتزمة النشر و التوزيع ، لجنة البيان العربي، دب، دس، ص 268.

الحق على بعض فئات المسلمين مثل العسكريين القدامى، و الجزائريين الذين قدموا تضحيات أثناء الحرب العالمية الأولى، كما أن فرنسا لم تكن لها النية الحسنة لمنح المسلمين الجزائريين جميع الحقوق المدنية والسياسية التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون.

كما نجد كتاب آخرين قد انتقدوا هذا القانون فمنهم أندري نوشي الذي يرى بأن قانون **1919م** قد منع الجزائريين منالاستفادة من الحقوق لأسباب منها:

- أن الشرط القائل بوجوب كون الناخب مقيما سنتين على الأقل في بلديته قد منع أولئك الجزائريين الذين تنقلوا داخل البلاد أو هاجروا إلى فرنسا من التصويت.
- أن المدعي العام للجمهورية الفرنسية أو الحاكم الفرنسي للجزائر يستطيع التأثير على قرار المحاكم المدنية.
- أن قانون الأهالي لم يبلغ وبالتالي تستطيع الإدارة الفرنسية أن تستعمله ضد الجزائريين في أي وقت[2].

إن هذه المبادرة في الحقيقة هي محاولة لقطع الطريق عن الأفكار الجديدة التي بدأت تنتشر في الجزائر والتي عبر عنها في مؤتمر القوميات باش حامبه الذي طالب باستقلال الجزائر كما راسلوا الرئيس الأمريكي ويلسون مطالبين بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر وتونس،خاصة وان هذا التاريخ يصادف مناقشة القضية العربية في مؤتمر الصلح،فكأن فرنسا أرادت بذلك أن توضح للعالم أنها تطبق الأفكار الجديدة في مستعمراتها، وبالتالي فلا مبرر لسماع صوت الوطنيين، إلا أننا عندما ندرس هذا القانون نجد انه بعيد كل البعد عن الأفكار التي نادى بها ويلسون، فهو وان

[1]– ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 274.

[2]– نفسه، ص 276.

كان ذو أهمية حقيقية إذ يعتبره محفوظ قداش ميثاق حقيقي[1]، أما آجرون فيرى فيه انه انجاز سعيد للسياسة الليبرالية التي انتهجها البرلمان، إلا انه في الحقيقة لا يخلو من عيوب وأخطاء كبيرة[2].

رغم السلبيات والأخطاء والمواقف التي كانت رافضة لهذا القانون من مختلف الأطراف سواء الجزائرية أو الفرنسية، فانه ساهم في إيجاد حركية كبرى خلال تطبيقه إذ كان للحملات الانتخابية لانتخابات سنة **1919م** دور كبير في تنشيط الأجواء في الجزائر حيث تكاثفت الفئات الشعبية من اجل دعم المرشحين الوطنيين، وخاصة القوائم التي قدمها الأمير خالد الذي تزعم قائمة الجناح المحافظ من النخبة العصرية للانتخابات البلدية والولائية[3]، وهي القوائم التي تبنت طرحا تناغم وتطلعات الشعب الجزائري وأقام دعايته على أرضية دينية وقومية حسب ما أورده محفوظ قداش، وعارض قوائم المتجنسين وبني وي وي وسماهم المطورنين، وقد حققت قائمة الأمير خالد نتائج باهرة سواء في الانتخابات البلدية والولائية قدرت ب **940** صوتا مقابل **392** صوتا لقائمة ابن التهامي[4].

لقد أفرزت انتخابات **1919م** وضعا جديدا حيث اعتبرها البعض نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية التي أدت لكشف العديد من القضايا منها انقسام النخبة الجزائرية الى اندماجيين ومعادين للاندماج، ظهر هذا الانقسام بحده في قيادة الحركة أثناء الانتخابات البلدية وكان الزعيمان المتنافسان هما: ابن التهامي الذي كان على رأس الاندماجين أو الحزب الليبرالي الذي

[1]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 41.

[2]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 267.

[3]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م–1989م)، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 363.

[4]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص ص 267– 268.

كان ينادي باندماج الجزائريين بغض النظر عن قضية الدين، والأمير خالد الذي كان على رأس المنادين بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع الحفاظ على الأحول الشخصية[1]، وقد كانت انتصارات الأمير خالد ساحقة في هذه الانتخابات مما أثار حفيظة الإدارة الاستعمارية التي رأت في الأمير خالد بوادر الوطنية الجزائرية واعتبرت نجاحه يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي، ولذلك نجد من المؤرخين من يعتبر نشاط الأمير خالد السياسي سنة **1919م** بداية وتعبيرا أوليين عن الوطنية في إطار الشريعة الفرنسية. اضافة الى الكشف عن حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد هذا الاندماج مع ظهور زعيم وطني استغل رصيد أجداده وسمعته للفوز في الانتخابات[2].

ولقد أدت هذه الأحداث إلى جعل السلطات الاستعمارية في الجزائر تتفطن الى خطر الإصلاحات رغم عدم ديمقراطيتها وأخطائها، حيث أظهرت الانتخابات التي جاءت نتيجة لها بعد الفئات الاجتماعية التي تدور في فلك فرنسا وتطالب بالاندماج معها من باشوات وقياد وجماعة النخبة عن المجتمع الجزائري الذي تلاحم مع الزعامات التي عبرت عن آراءه وتطلعاته، وكل هذه الوقائع أقلقت هذه السلطات وجعلتها تشن حملة شرسة منادية بإلغاء هذه الإصلاحات والعودة إلى العمل بقانون الأهالي[3]..

إن النجاح الذي حققه الأمير خالد على منافسيه والدعاية التي كان يقوم بها ضد الإدارة الاستعمارية ومعاونيها لم تُبق هذه الأخيرة مكتوفة الأيدي فشنت حملة عليه، حيث بدأتتطال هذه الحملة الأمير الخالد الذي مثل الجناح المعادي لفرنسا، واتخذت هذه الحملة من صحف الكولون منابر لتشويه سمعة الأمير كما استغلوا حقد الأعيان الذين افقدهم الأمير كل مصداقية لدى شرائح كبرى من الشعب الجزائري، وبالفعل قد خططت للقضاء على نفوذ الأمير خالد السياسي، حيث ذهب وفد من هؤلاء يوم **02 اوت 1920م** إلى باريس أين استقبلهم الرئيس

---

[1]– محفوظ قداش وجيلالي صاري، المقاومة السياسية 1900م–1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 52.

[2]– ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 292.

[3]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 268.

ميليران وقدموا تقريرا عن النشاط الانفصالي المشبوه للأمير[1]،وتوالت الوفود حتى تمكنت في الأخير من ابعاده من الجزائر مع نهاية شهر جويلية **1923م** وقامت بنفيه ولذاك ذهب إلى مصر. بعد نفي الأمير عملت السلطات الفرنسية على إعادة الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الحرب حيث جددت قانون الأهالي سنة **1923م** لمدة خمس سنوات[2]، أما الأمير خالد فبعد سنة من نفيه وبالضبط في جويلية **1924م** توجه نحو فرنسا بعد انتصار الاتحاد اليساري بقيادة إدوارد هريو (EdouardHerriot)، فنظم عدة لقاءات مع المهاجرين الجزائريين وعمال إفريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين. وقد كان يشرح في كل هذه التجمعات وضعية الجزائريين السياسية، الاجتماعية والاقتصادية ويقدم بعض الحلول لذلك. كما استغل فرصة وجوده بفرنسا وبعث برسالة إلى إدوارد هريو تتضمن مطالب الجزائريين الأساسية، معتقدا بإمكانية استجابة اليساريين لمطالب الجزائريين والمتمثلة في:

- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة متساوية مع نسبة الأوربيين .
- إلغاء كل القوانين والإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين.
- المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين في ما يخص الخدمة العسكرية
- السماح للجزائريين بتولي كل المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز .
- إجبارية التعليم وحريته بالنسبة للجزائريين المسلمين .
- حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات .
- تطبيق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الدولة...الخ.

لقد ظنت فرنسا أنها بهذه الحركة ستقمع الفكر الجديد في الجزائر وتعيدها إلى عهدها الذي كانت عليه قبل الحرب مستعمرة هادئة، إلا أن قطار التغيير قد تحرك ولم يمكن لتلك الأساليب البالية أن توقفه، فقد كانت مرحلة العشرينات بحق محطة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية إذ

[1]– محفوظ قداش،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، شركة دار الأمة،الجزائر،2011م، ص 133.

[2]– ابوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 300.

اعتبرت الحاضنة التي احتضنتها،خاصة بعد تأسيس النجم ومواقفه الاستقلالية.بذلك يمكن إن نلاحظ ذلك التأثير الكبير الذي عرفته الجزائر بعد الحرب، وكيف ساهم الفكر التحرري الجديد في هذا التطور، وكيف أن الشعب الجزائري تفاعل مع ذلك مما يؤكد استعداده لتحمل المسؤولية التي ستلقى على عاتقه مستقبلا[1].

ثانيا: تونس

لقد استطاعت فرنسا أن تضمن اعتراف الدول الموقعة على معاهدات الصلح بحمايتها على تونس، وقد أدرجت هذا الاعتراف ضمن مختلف التسويات، وقد أكدت ذلك لمختلف الأطراف أن القوى الامبريالية استطاعت أن تحقق نصرا كبيرا في مؤتمر الصلح على حساب مبادئ ويلسن أو ما تعرف بالفكر الويلسني وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد كان لزاما على قادة الحركة الوطنية التونسية الخيار بين أمرين إما البقاء على نهجها المطلبي الراديكالي الداعي إلى تقرير مصير تونس، أو التكيف والظروف الجديد وتليين موقفها، خاصة بعد الهزائم المتتالية التي منيبها التيار اليساري في الانتخابات الفرنسية وهو تيار كان يدعم هذه الحركة، وصعود القوى اليمينية المتحالفة مع قوى الوسط في تشريعيات **1919م** بفرنسا[2].

لقد دفع انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية بعبد العزيز الثعالبي إلى تغيير الاستراتيجية المتبعة مقترحا على الوطنيين ضرورة الدخول في معركة ضد الاستعمار، تعتمد أساسا على المطالبة بدستور يضمن حق التونسيين في تسيير شؤون بلادهم. وكان من نتائج ذلك الإعلان عن ميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي[3].وفي هذا الصدد يذكر أحمد توفيق المدني:"أنه في شهر مارس من سنة **1920م** جاءت من باريس رسالة من الشيخ الثعالبي قرأتها بنفسي من بعد عند الشيخ حمودة المستيري"، ملخصها كالتالي:

[1]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 269.

[2]– علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، المصدر السابق، ص 234.

[3]– مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881م–1964م، د ط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008م، ص ص 61– 62.

- إن حركة ويلسن قد أخفقت، وأن الآمال المبينة عليها قد انهارت، وقد عممت الشعوب العربية كلها أنها لا تنال حقها إلا بجهودها وجهادها.
- أنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية، فذلك قول لا يسمع له أحد إنما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي. وأخذ زمام الحكم بأيدينا وإدارة بلادنا بأنفسنا.
- يجب أن يتطور الحزب وينتظم ويجب أن يدعى الحزب الحر الدستوري ويجب أن يشمل كل الطبقات التونسية[1].

كل هذا لا يتم إلا بتأسيس حزب يسمى بالحزب الدستوري، وقد صادف هذا الطرح هوى لدى زعماء الحركة المتواجدين بتونس، وبعد اجتماعات متعددة من شهر فيفري إلى **مارس1920م** اتفق هؤلاء على الرد على رسالة الثعالبي واعتماد تونس الشهيدة كنقطة انطلاق مع بعض التحويرات ومنها تعويض المجلس الكبير بمجلس تشريعي يشارك في انتخابه كل التونسيون، وأرسلوا بخصوص هذا الشأن رسالة إلى الثعالبي احتوت على الخطوط العريضة لبرنامجهم الذي رد عليها يوم **18مارس** بعد ان قام بتنقيح البرنامج، وكان ذلك إيذانا بميلاد حزب يحمل اسم"الحزب الحر الدستوري التونسي"[2].

مع أن الثعالبي لم يوافق على خطة هذا الحزب، لكنه اعتبر أن أهدافه يمكن أن تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال، وعلى ذلك قبل التعاون بل ترأس حزب الدستور مدة من الزمن[3]. وسبب هذا الموقف الذي مثله الثعالبي الذي جعله يتبنى الموقف الواقعي هو ظهور عدة اتجاهات وآراء مختلفة وهي كالتالي:

- الاتجاه الثوري: الذي يدعو إلى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين صراحة ويمثله محمد باش حامبة.

---

[1]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح...، المرجع السابق، ص 239.

[2]– نفسه، ص 239.

[3]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 262.

- الاتجاه الإصلاحي: ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتطبيق الحكم الذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية يمثله حسن قلاتي.
- الاتجاه المعتدل: يسعى بالنهوض بالتونسيين في إطار سلطة الحماية ويمثله فرحات بن عياد وعلي كاهية[1].

وكان مشروع الحزب مستوحى من مطالب تونس الشهيدة التي وافق عليها عبد العزيز الثعالبي، واتخذ الحزب أول الأمر اسم: الحزب الحر التونسي. وبإيعاز من الثعالبي أضيفت لو كلمة الدستوري فأصبح يعرف بالحزب: الحر الدستوري التونسي ويطلق عليه عادة الحزب الدستوري[2].

وفي يوم **14 مارس 1920م**عقد أول اجتماع تأسيسي للحزب في منزل عي كاهية بنهج الباشا، وأقسم المؤسسون على يمين الإخلاص، وانتخبوا هيئة مديرة للحزب أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية[3].

أما عن إيديولوجية الحزب فهو ذا اتجاه عربي إسلامي، سعى خلال مسيرته السياسية إلى زيادة تعميق الروابط مع الشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية[4].

وتقدم الحزب الدستوري ببرنامج عام له في سنة **1920م** يتضمن ما يلي:

- تحرير الشعب التونسي من الاستعباد ومنحه دستورا خاصا به بموافقة الباي يمكنه من حكم نفسه، تكوين برلمان منتخب من التونسيين فقط.

---

[1]– يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م ، ص 78.

[2]–شايب قدادرة ، المرجع السابق، ص 101.

[3]– أمحمد يزير، عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876م–1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010م– 2011م، ص 72.

[4]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص 46.

- تشكيل حكومة تكون مسؤولة امام البرلمان،وعلى نفس المنوال يكون انتخاب المجالس المحلية والغرف المختلفة.
- تشكيل جيش تونسي لا يتألفإلا من التونسيين.
- خضوع جميع السكان للعدالة التونسية فقط إلا فيما يتعلق بقانون الحالة الشخصية.
- اتخاذ الإجراءات لاسترجاع الأراضي التي صادرها الاستعمار وإحياء الملكية الأهلية[1].

إن الغاية النهائية من هذا البرنامج هو القضاء نهائيا على سيطرة الحماية الفرنسية وسياستها المتمثلة في الظلم والاستبداد الذي يعاني منه الشعب التونسي، كذلك توفير جميع الحقوق للتونسيين التي حرموا منها, في حين أن الجالية الفرنسية تتمتع بها فالمطالب التي قدمها الحزب الدستوري الحر مطالب واقعية إلى حد كبير حيث سارت في إطار قانوني وكان الهدف منها هو تذكير الحماية الفرنسية بما أوردته في نص معاهدة باردو[2].

لقد عمل الحزب على تنويع أنشطته حيث حاول كسب تأييد شرائح كبرى من المجتمع التونسي، لذلك صاغ برنامجه في شكل بيانات طالب من الشعب الإمضاء عليها تأكيدا على تأييده لهذه المطالب، فاقبل الشعب بالمئات يوقع على هذه البيانات،التي تشكلت من ثمانية نقاط وهي:

- انتخاب مجلس تداولي يتشكل من تونسيين وأوروبيين يكون سيدا،حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.
- الفصل بين السلطات.
- ضمان حصول التونسيين على الوظائف الإدارية بشرط إثبات المؤهلات العلمية.
- المساواة في هذه الوظائف والمرتبات بين التونسيين والأوروبيين.
- تنظيم الجماعات المحلية وفق الأسس العالمية.
- حرية الصحافة والتجمع وتشكيل الجمعيات.

[1]– علي محجوبي، جذور....، المصدر السابق، ص ص 241– 243.

[2]– يوسف مناصرية، الحزب الدستوري...، المرجع السابق، ص 64– 65.

- السماح للتونسيين بشراء الأراضي الفلاحية والأملاك العامة.

ولقد شكل بعد ذلك وفد من جل الفئات أعيان وعلماء وفلاحين وتجار وحتى حرفيين[1]، وضم الوفد اربعون عضوا، اتصلوا بالباي يوم **18 جوان 1920م**حيث حرص الوفد على ضمان تأييد الباي للقضية الوطنية لحمله على المطالبة بدستور،حيث أيد هذا الأخير المطالب الدستورية التي لم تعد منبثقة من تنظيم غير شرعي، بل من أمير اعترفت سلطات الحماية بسيادته الداخلية، وأكد انه سوف يكون دوما مع الشعب داعما لمطالبه[2]، لقد أعطت هذه الحركة دافعا قويا للوفد الذي سافر إلى فرنسا يوم **06 جوان 1920م** والتحقوا بالثعالبي الذي كان ينشط بفرنسا، وكان الوفد الذي ترأسه احمد الصافي مدعوما بالبيانات التي وقعها الشعب التونسي، وتم اجراء العديد من الاتصالات مع بعض الشخصيات الفرنسية وخاصة تلك المنتمية إلى رابطة حقوق الإنسان، إلا أن مساعي هذا الوفد قد فشلت وهو ما جعله يغير من مطالبه، ولم تقف السلطات الفرنسية موقف المتفرج على ما يجري بل بادرت إلى اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي باعتباره زعيم الحركة الوطنية وكان ذلك في **جويلية 1920م** في باريس وحولته إلى تونس أين تمت محاكمته بتهمة خطيرة وهي التآمر على فرنسا[3]. وبعد مدة سافر الوفد الثاني في **22 ديسمبر 1920م** وبداية **جانفي1921م** وكان اكثر تمثيلا من الحزب الأول، وركز على عدم تعارض مطالبه مع المصالح الفرنسية بتونس، فرفض المقيم العام سان لوسيان[4] هذه النقاط المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري وحكومة مسؤولة أمامه. وعاد في الاخير مكللا بالوعود بتحسين أوضاع التونسيين ومنحهم الحريات

---

[1]– خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 87.

[2]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح...، المصدر السابق، ص ص 249– 252.

[3]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 271.

[4]– سان لوسيان ولد في 26 أفريل 1867م بافرو، مقيم عام فرنسي بكل من تونس سنة 1920م والمغرب ، اشتغل في عدة مناصب أهمها المحاماة قبل الانتقال الى ادارة المحافظة، حيث تقلد وظيفة رئيس ديوان محافظ "أ" و "ب" ثم محافظ "أمين"، وفي 1929م انتقل الى المغرب، وفي عام 1937م عاد الى فرنسا حيث انتخب شيخا.توفي في 24 فيفري 1938م.انظر: علي محجوبي، جذور...، المصدر السابق، ص 266.

العامة مكافأة لهم على مشاركتهم في الحرب الى جانب فرنسا[1]، وكرد فعل على مطالب هذا الوفد قامت سلطة الحماية بتطبيق سياسة فرق تسد وهي سياسة إضعاف الحزب الحر الدستوري فأدى هذا الى تصدع الحزب وعزلته، وذلك من خلال ما قام به سان لوسيان على استغلال تباين رؤى القادة الدستوريين مشجعا ببعض العناصر عن الانشقاق عن الحزب الحر وتأسيس الحزب الاصلاحي[2] فهذا الحزب تأسس في **فيفري1921م** بعد رجوع الوفد الدستوري الثاني من باريس وترأسه حسن قلاتي، وكان الخلاف بين الدستوريين والاصلاحيين هو تنافر شخصي بين عبد العزيز الثعالبي و **أحمد الصافي**[3] من جهة، وحسن قلاتي ومحمد بن نعمان[4] من جهة أخرى. حيث عاب الاصلاحيون على الدستوريون العمل على حساب ارادة القيادة من دون استشارة القادة، كما اتهموهم بالاستحواذ على اموال الحزب والتطرق في ازعاج الفرنسيين، واعتبر الاصلاحيون الاندماج سبيلا أسلم لإعتاق التونسيين، في حين تجنب الدستوريين استعمال لفظ الاندماج غير أن ابعاد مطالبهم كانت اندماجية[5].

---

[1]– يوسف مناصرية، الحزب الحر...، المرجع السابق، ص 232.

[2]– خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 90.

[3]– أحمد صافي: ولد عام 1890م بالعاصمة تونس درس بمعهد كارنو ثم التحق بكلية الحقوق بباريس درس الحقوق بها سنة 1909م انخرط منذ شبابه في حركة الشباب التونسي وكان أول بروز له في معركة الجلازسنة 1911م، نال مكانة مرموقة لدى التونسيين ، فكان الحرفاء يتوافدون على مكتبه من مختلف مناطق البلاد التونسية لما عرف عنه من جدية وحرص على خدمة حقوق التونسيين من ناحية، ولعدم التشدد في تقاضي أجرة أتعابه من ناحية أخرى، انتخب أمينا عاما للحزب الدستوري التونسي سنة 1920 فكان الشخصية الثانية في الحزب بعد مؤسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وتحمل أعباء تسيير الحزب خلال مدة هجرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي التي دامت 14 عاما. وعُرف بحرصه على موارد الحزب وبدعمه المالي له. أرسل على رأس الوفود الثلاثة التي وجهها حزبه سنة 1920م لباريس لعرض القضية التونسية على دوائر القرار الفرنسي. كتب في عدد من الصحف التونسية. توفي سنة 1935م بتونس. انظر: علي محجوبي، جذور.....، المصدر السابق، ص 256.

[4]– محمد بن نعمان: من مواليد 1875م بتونس، درس بالمدرسة العلوية وتخرج منها، عمل مدرسا بالمدرسة الحكومية، زاول مهنة المحاماة بمصر ثم عاد الى تونس وبعدها ذهب الى فرنسا، كتب العديد من المقالات في العديد من الجرائد والمقالات وتطوع بتحرير المقال الرئيسي لجريدة الزهرة اليومية. انظر: أمحمد يزير، المرجع السايق، ص 75.

[5]– الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص 56.

لقد قطع لوسيان الطريق على جماعة الدستور الذين بادروا بالنشاط في الصحف الوطنية التونسية، أعلن عن جملة إصلاحات تتدرج كلها في إطار سياسة ذر الرماد في العيون حيث لجأ الى سياسة التهدئة حيث رفع حالة الحصار الذي طبق منذ سنة **1914م** وأعلن عن العفو التشريعي في **29افريل 1921م** الذي استفاد منه الثعالبي وإخوانه، فأطلق سراحه يوم **18 جوان1921م**[1]، كما أعلن عن التفريق بين السلطات لذلك انشات وزارة العدلية،أما الثعالبي فقد بدأ محاولة إعادة تفعيل نشاط الحزب الذي عرف تصدعا كبيرا بفعل السياسة التي طبقها المقيم العام الذي حاول التفريق بين مختلق القوى مركزا على تعميق الخلاف بينها، حيث شكل لجنة تنفيذية تضم **24**عضوا من الأعضاء البارزين للحزب،كما عمل على كسب التأييد الشعبي العام باستعمال الصحفالوطنية التي تجاوز عددها أكثر من **20** عنوان سنة **1920م** وأكثر من **30** سنة **1921م**، وقدشنت هذه الصحف حملة للتعريف بالحزب ومبادئه واعتبرت سلاحا خطير في يد الحزب، وهو مادفع بسلطة الحماية إلى تسليط حملة على هذه الصحف العربية التي تعرض بعضها للحل[2].

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو الدعم الكبير الذي كان الباي يقدمه للحزب حيث تبنى مطالبه وأضاف عليها الشرعية، وهو ما كان المقيم العام لوسيان يرفضه ويعمل بكل جد على فك الارتباط بين الطرفين قبل زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية التي كانت مقررة في افريل **1922م** وعوض أن يحدث هذا الشقاق بين الطرفين حدثت أزمة خطيرة عرفت بأزمة **افريل1922م**،حيث كانت هذه الأزمة نتيجة السياسة القمعية التي سلكها نظام الحماية فبعد أن ضبط الحزب استراتيجيته لمرحلة جديدة من خلال محاولته اقناع الرأي العام الفرنسي بمطالبه، سعى المقيم العام الى فك التحالف بين الباي والحزب الدستوري من جهة وعزل الحركة الشيوعية من جهة أخرى[3].

---

[1]– علي محجوبي، المرجع السابق، ص ص 268– 269.

[2]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص 272.

[3]– محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة المالية النقابية (1894م– 1956م)، ج1، مركز النشرة الجامعي، تونس، 2010م، ص 186.

نتيجة لأزمة **22 افريل 1922م** وتداعياتها على الحركة الوطنية وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري الذي تعرض الى محنة اخرى، فمن الانشقاقات التي تعرض لها هي انفصال احد زعمائه وممثليه الفاعلين وهو فرحات بن عياد[1]، ويرجع بعض المحللين هذا الموقف من فرحات الى كونه برجوازيا ولذا حذر من الارهاب والتهديدات التي أصدرتها سلطات الحمايةضد قادة الدستور، كما يفسر حقده على قادة الدستور الذين لم يكونوا يمدونه بالمال الكافي للعمل والعيش، حيث كان مكلفا بتمثيل الحزب بباريس[2]، فكل هذه الاسباب وغيرها دفعته إلى تأسيس هذا الحزب، ولقد قام بشن حملة صحفية ضد عبد العزيز الثعالبي ورفقائه حيث طعنهم لاحتكارهم الوطنيةواتهمهم باختلاس أموال الحزب الدستوري لفائدتهم الشخصية، لكن هذه الحركة لم تحقق أهدافها إذ أن فرحات بن عياد كان يهدف الى خدمة مصلحته الشخصية على حساب الشعب، مما أدى الى زوالها نهائيا[3].

ولقد حاول المقيم العام قطع الطريق على الباي لكي لا يطالب بالإصلاح على الطريقة الدستورية عند زيارة ميليران، لذلك نظم لقاء صحفيا بين الباي ومراسل جريدة الجريدة الصغيرة، وكان ذلك يوم **22 مارس 1922م** حاول فيه مراسل الجريدة التعرف على موقف هذا الأخير من الحزب الشيوعي الذيكان نشاطه كبير في تونس خلال هذه الفترة وحزب الدستور وخاصة المطالبة بمجلس تداولي وحكومة، فتبين أن موقف الباي كان الرفض القاطع للتواجد الشيوعي في تونس، وبالنسبة لحزب الدستور فقد بين انه على خلاف معه في العديد من القضايا ، لقد وقف العديد من المؤرخين من هذه المقابلة موقفا حذر واعتبروها محرفة ومنهم علي المحجوبي الذي رأى أن لوسيان فبرك هذه المقابلة وحرف كلام الباي الذي لا يعرف الفرنسي ، كما أن المراسل الذي اجري المقابلة كان يعمل فيالإقامة العامة ن وكل ذلك كان من اجل تعميق الفجوة بين الدستور والباي[4]،وقد كذب الباي تكذيبا قاطعا لهذا التصريح وطالب من المقيم العام أن يكذب هو كذلك فرفض، فحدثت ازمة

[1]– علي محجوبي، المصدر السابق، ص 327.

[2]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح.....، المصدر السابق، ص ص 262– 263.

[3]– علي محجوبي، المصدر السابق، ص 322.

[4]– لخضر عواريب ، المرجع السابق، ص ص 272– 273.

كبرى جعلت الباي يعلن عن استقالته على العرش يوم **04 افريل**، وهزت هذه الاستقالة تونس وتحرك حزب الدستور الذي اعلن تضامنه مع الباي ، وأعلن عن الإضراب العام وأغلقت الدكاكين واتجه الشعب إلى القصر تضامنا مع الباي[1]، وقد أدى ذلك إلى رد فعل سريع للمقيم العام الذي تحرك بقواته إلى القصر وافتك من الباي بيانا يكذب فيه استقالته،وبعد زيارة ميليران أعلن عن مجموعة إصلاحات تندرج كلها في إطار ذر الرماد في العيون ومنها إنشاء المجلس الكبير الذي لم يكن يضم سوى **18** تونسيا مقابل **44** فرنسيا. ولم تغير فرنسا طبيعة نظام الحماية، صحيح أنها قبلت لأول مرة منذ الحماية **1881م** مبدأ تمثيل السكان التونسيين عن طريق الانتخاب في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية الوطنية (مجالس العمالة ومجالس الجهات والمجلس الكبير) إلا أن الاقتراع هو أبعد ما يكون عاما، وهكذا فقد أصبح من الممكن لمجموعة من التونسيين البعض منهم أن يناقشوا لأول مرة منذ تطبيق نظام الحماية المشاكل الاقتصادية والمالية المتصلة بالميزانية لبلادهم[2].

لقد أدت اصلاحات **جويلية 1922م** الى عزل ونفي النخب الوطنية وعمت حركة القمع مختلف شرائح المجتمع خاصة هذه الاخيرة التي سلطت عليها مختلف ألوان الضغط، كل ذلك أدى إلى معاناة الحزب الدستوري الذي فقد سنده وتأييد الشعب وحتى موارده المالية زيادة على تخلي بعض إطاراته عنه وكان ذلك جليا في **جوان1923م**، حيث أدى هذا الى تعميق الخلافات بين الدستوريين ولم يستطع الثعالبي تطويق والقضاء على هذه الخلافات الداخلية التي حدثت، وهكذا نفذت خطة المقيم العام الذي أرغم عبد العزيز على مغادرة البلاد التونسية نحو المشرق في **26جويلية1923م**[3].

لقد غادر عبد العزيز الثعالبي نحو المشرق رافعا لواء الجهاد التونسي ضد الاستعمار الفرنسي بين الشعوب العربية والاسلامية، واصيبت الحركة الوطنية بالخمول على إثر وفاة جلالة

[1]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح.....، المصدر السابق، ص 346.

[2]– علي محجوبي، جذور...، المصدر السابق، ص 332.

[3]– خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 91.

الملك محمد الناصر الذي كان يشملها برعايته وتأييده ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف، اذ كانت حركته لا تزال فتية ولم تتوغل في كافة طبقات المجتمع التونسي، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعي القومي في الشعب بصورة تجعلها تستطيع تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة[1]. وفي ظل هذا الخمول الذي اسفر عنه الاضطهاد افلتت زمام الامور وقيادة الشعب من ايدي الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب، وتقلد جماعة من الشباب المثقفين الذين عادوا من فرنسا فظهروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها واتجاهاتها[2].

وبذلك تنتهي مرحلة من تاريخ تونس توضح بجلاء كيف ان الفكر التحرري الذي ساد العالم في نهاية الحرب العالمية الأولى وأثناء مناقشات مؤتمر الصلح، ظل يفعل فعله في تونس خلال مرحلة العشرينيات من خلال نشاط الحزب الدستوري.

[1]– الحبيب ثامر، هذه تونس،ط1، تحقيق: الرشيد غدريس و تر: حمدي ساحلي، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1988م، ص 89.

[2]– أحمد اسماعيل ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة، الرياض، 1997م، ص 364.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما سبق أن ما نادى إليه مؤتمر الصلح تحول عن مساره وأصبح المؤتمر وسيلة لفرض المنطق الاستعماري، استطاعت بفضلها الدول الاستعمارية ان تفرض منطقها باستعمال القانون الدولي الجديد الذي منحها مصداقية التواجد في العديد من المناطق، فها هي فرنسا تبسط يدها على المغرب العربي حيث تنكرت عن الوعود التي كانت قبلتها أثناء الحرب حيث أدارت فرنسا ظهرها لوعودها ولجأتكعادتها إلى حلول تربط مستعمراتها بها سياسيا واقتصاديا دون السماح لشعوبها حتى بالحقوق الطبيعية.

إن المؤتمر ومعاهدات التسوية جسدت مطامع الدول الأوربية الكبرى التي سيطرت على صياغة المعاهدات لتأمين بلادهم ضد أخطار الحرب ومعاقبة أعدائهم على الجرائم التي ارتكبت خلالها، ولم يفكر أحد بانعكاسات هذه التسويات على الأقطار المغاربية التي لم تحقق أمانيها وتطلعاتها في تقرير مصيرها بل كرس الهيمنة الاستعمارية عليها وترك العالم يعيش بالأمل الموعود في تحقيق السلام ودون أن يتحرر الناس من الخوف والقلق على الحياة في المستقبل في ظل النظام الدولي الجديد المؤسس على القوة والغلبة والأنانية والخالي من التوازن في المصالح بين شعوب المعمورة.

خاتمـــــة

خاتمـــــة

- تسببت الحرب العالمية الأولى بعد انتهائها في خسائر كبيرة بشرية ومادية، فتداعت الدول المنتصرة في هذه الحرب لتحديد أسبابها ومعالجتها بغية منع تكرارها. فقرر قادة الدول الكبرى عقد مؤتمر دولي يمنع حدوث حرب مرة أخرى، فعقدت الهدنة، وبدأت بدعوة قادة الدول المنتصرة لمناقشة قضايا وشؤون المستقبل، وكان على رأس هؤلاء الرئيس الأمريكي ويلسن الذي اقترح برنامجه المؤلف من أربعة عشر مبدأ كأساس السالم في العالم.
- كنتيجة لذلك عقد مؤتمر الصلح الذي كان يهدف إلى تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب، والنظر في خريطة أوربا الجديدة، فدعوا لضرورة إنشاء منظمة دولية تساعد على انبثاق نظام الأمن الجماعي، تعقد في نطاقه معاهدات الصلح مع الدول المنهزمة.
- لقد خلفت قرارات مؤتمر الصلح تحولات عميقة في أوربا ورسمت ملامح حرب أخرى، وذلك من خلال ما نادى به مؤتمر الصلح، تحول عن مساره وأصبح مؤتمر حرب يفرض منطق استعماري توسعي، حيث ظهرت دول قومية جديدة وفرضت منطقها باستعمال القانون الدولي الذي ضمن لها مصداقية التواجد في العديد من المناطق.
- جسد مؤتمر الصلح قراراته مطامع الدول المنتصرة وفق ما تمليه مصالحهم دون مراعاة لظروف الدول المنهزمة، وكذا انعكاساتها على الوضع الدولي. ولقد تم توزيع المستعمرات التي كانت تابعة للدول المنهزمة على الدول المنتصرة، حيث زادت هذه الأخيرة من مجالها التوسعي، ونهجت الدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا سياسة استعمارية تهدف بها استغلال خيرات وثروات تلك المستعمرات، لتعويض ما خربته الحرب الكونية الأولى.
- لقد وضع المؤتمر العرب على المحك، حيث اثبت ان بمقدورهم التنظيم والتوحد اذا توفرت الزعامات، ولكن بالمقابل فقد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا بالمشرق العربي وفرنسا بالمغرب العربي باعتبارهم اكبر معني بالقضية العربية يتفطنون الى خطر توحد العرب

خاتمـــــة

تلك الفكرة التي كانت تسري في البلاد العربية خلال مجريات المؤتمر، مما جعلهميغيرون من مخططاتهم في المنطقة، ويدفعون بالتشرذم الى ابعد حدوده.

- إن الأقطار المغاربية الثلاث "الجزائر، تونس والمغرب الأقصى" قد شهدت أوضاع مزرية وصعبة خلال فترة الحرب وبقيت متأثرة بها، ولكن رغم الضعف الذي كانوا يعانون منهم في العديد من المجالات إلا أنها اكتسبت تجارب جديدة ظهر منها زعماء جدد تابعوا النشاط السياسي، كما أنها شكلت منطلقا واضحا لحركات هذه الشعوب لأنها خلقت جوا جديدا بما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار خاصة منها المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها.
- لقد كانت الشعوب المغلوبة على أمرها تعلق آمال كبيرة على بنود مبادئ ويلسن الأربعة عشر ظنا منهم أنها ستحقق لهم الاستقلال وتعيد لهم الامن والأمان، كما هو حال الأقطار المغاربية الثلاث "الجزائر وتونس والمغرب الأقصى" التي بنت احلامها على نتائج الحرب العالمية الاولى وقرارات مؤتمر الصلح الذي انقضى دون أن يحقق آمال الشعوب المقهورة والتي كان الشعب الجزائري من بينهم من خلال العريضة التي حررها الأمير خالد وقدمها الى مؤتمر السلام وخصوصا الى الرئيس ويلسن صاحب بنود حقوق الانسان يطالب فيها بمنح الجزائر حق بتقرير مصيرها بنفسها، كما هو الحال بالنسبة للشعب التونسي من خلال المذكرة التي قدمها الشيخ عبد العزيز الثعالبي الى مؤتمر الصلح والتي تتعلق باستقلال تونس وطالبت بتطبيق مبادئ ويلسن الأربعة عشر.
- لقد تنكرت فرنسا في المغرب العربي للوعود التي كانت قبلتها أثناء الحرب حيث أدارت فرنسا ظهرها لوعودها ولجأتكعادتها إلى حلول تربط مستعمراتها بها سياسيا واقتصاديا دون السماح لشعوبها حتى بالحقوق الطبيعية.
- إن مؤتمر الصلح ومعاهدات التسوية الأوروبية ساهم في تشكيل توترات وأزمات دولية كانت بمثابة أسباب غير مباشرة لقيام حرب عالمية ثانية أشد وأعنف من الحرب الأولى ، لأن معظم قراراته كانت تحمل في طياتها بذور الحرب بدل السلام وبالتالي نجد أن قرارات مؤتمر الصلح ومعاهدات التسوية كانت نتيجة حتمية للدول المنتصرة في الحرب لتأكيد قدرتها وسيطرتها

خاتمـــــة

على أوروبا عامة وعلى مستعمراتها خاصة، خاصة في الدول التي دارت الحرب على أراضيها، مما جعلها تفرض قرارات قاسية على ألمانيا وحلفائها في مؤتمر الصلح، وكانت هذه القرارات كذلك من الأسباب الممهدة للحرب العالمية الثانية

- وفي الأخير يمكن القول أن المؤتمر ومعاهدات التسوية جسدت مطامع الدول الأوربية الكبرى التي سيطرت على صياغة المعاهدات لتأمين بلادهم ضد أخطار الحرب ومعاقبة أعدائهم على الجرائم التي ارتكبت خلالها،ولم يفكر أحد بانعكاسات هذه التسويات على الأقطار المغاربية التيلم تحقق أمانيها وتطلعاتها في تقرير مصيرها بل كرس الهيمنة الاستعمارية عليها وترك العالم يعيش بالأمل الموعود في تحقيق السلام ودون أن يتحرر الناس من الخوف والقلق على الحياة في المستقبل في ظل النظام الدولي الجديد المؤسس على القوة والغلبة والأنانيـــة والخـــالي مـــن التـــوازن فـــي المصـــالح بـــين شـــعوب المعمـــورة.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1:صورة للأربعة الكبار في مؤتمر الصلح 1919م[1]

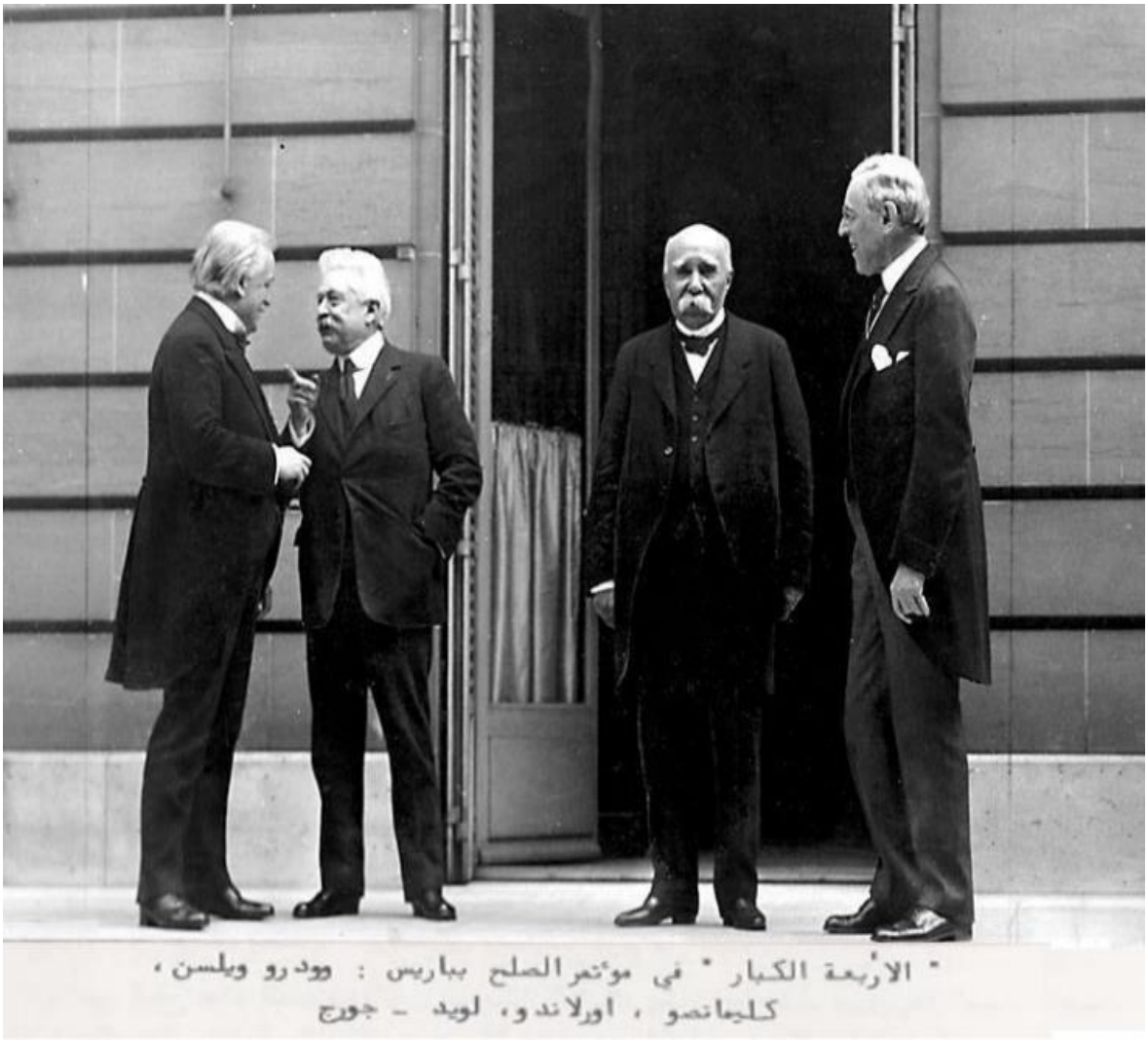

" الأربعة الكبار " في مؤتمر الصلح بباريس : وودرو ويلسن ، كليمانصو ، اورلاندو، لويد - جورج

[1]- نجدة فتحي صفوت، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ط1، مج 4، دار الساقي، بيروت، 1996م، ص 451.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 2: مبادئ ويلسن الأربعة عشر

مبادئ ولسن الأربعة عشر

1. تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
2. تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك.
3. إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
4. تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
5. وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
6. الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
7. الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
8. الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
9. إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
10. منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
11. الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذا إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
12. ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.
13. بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذا إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دوليا.
14. إنشاء عصبة الأمم و تحرير حزب شيوعي مختار

قائمة الملاحق

الملحق رقم 3: عريضة الأمير خالد الى الرئيس الأمريكي ويلسن[1]

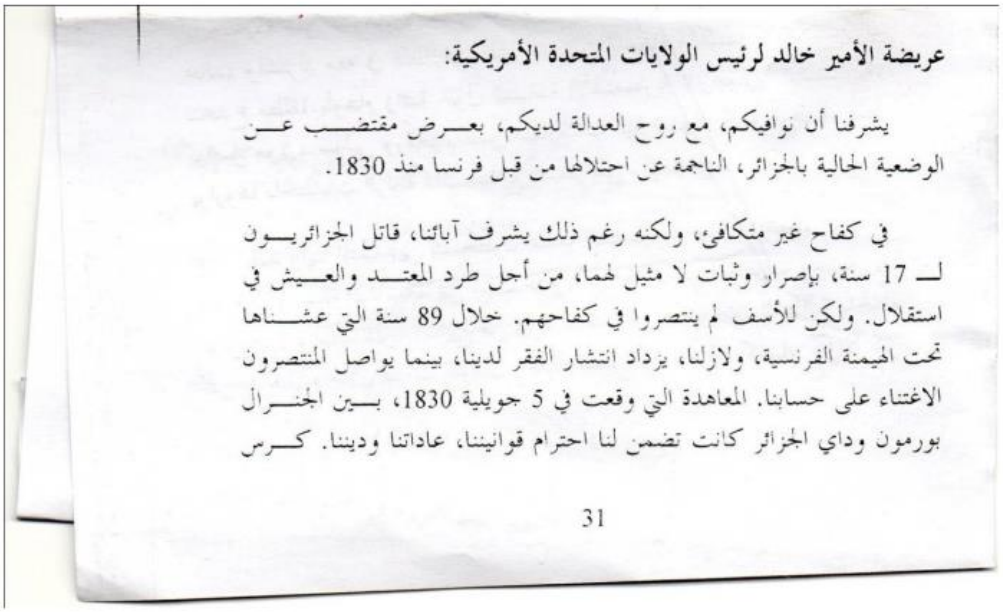

عريضة الأمير خالد لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية:

يشرفنا أن نوافيكم، مع روح العدالة لديكم، بعرض مقتضب عن الوضعية الحالية بالجزائر، الناجمة عن احتلالها من قبل فرنسا منذ 1830.

في كفاح غير متكافئ، ولكنه رغم ذلك يشرف آبائنا، قاتل الجزائريون لـ 17 سنة، بإصرار وثبات لا مثيل لهما، من أجل طرد المعتد والعيش في استقلال. ولكن للأسف لم ينتصروا في كفاحهم. خلال 89 سنة التي عشناها تحت الهيمنة الفرنسية، ولازلنا، يزداد انتشار الفقر لدينا، بينما يواصل المنتصرون الاغتناء على حسابنا. المعاهدة التي وقعت في 5 جويلية 1830، بين الجنرال بورمون وداي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا، عاداتنا ودينا. كرس

31

[1]– محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال افريقيا (1926م– 1937م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص ص 31– 35.

قانون 1851 حقوق الملكية والانتفاع التي كانت موجودة خلال الاحتلال.
لدى رسوه بالجزائر، في 5 ماي 1865، وجه نابليون الثالث بيانا لمسلمي الجزائر:
قال فيه: "عندما، منذ 35 سنة، وطأت فرنسا الأرض الإفريقية، فإنها لم تأت لتدمر هوية شعب، ولكن على العكس من أجل إعتاق هذا الشعب من اضطهاد أزلي، وقد استبدلت الحكم التركي بحكم أكثر اعتدالا، أكثر إنصافا، وأكثر تنورا...".

لقد كنا نتوقع العيش في سلام، جنبا إلى جنب وبالتعاون مع المحتلين الجدد، مستندين على هذه التصريحات الرسمية والعلنية. بعد ذلك، تأكدنا، للأسف، أن وعودا بهذه الروعة لن تبقى سوى أقوالا. في الواقع، كما كان عليه الأمر في زمن الرومان، طرد الفرنسيون تدريجيا المنهزمين عن طريق استملاك السهول الخصبة والمناطق الأكثر غنا. إلى غاية يومنا الحالي، لا يزال تأسيس المراكز الاستيطانية الجديدة متواصلا، عن طريق انتزاع من الأهالي الأراضي الجيدة التي بقيت لديهم، بذريعة: "استملاك من أجل مصلحة عمومية". أملاك الأوقاف، التي كانت تقدر بمئات ملايين الفرنكات، والتي كانت تستخدم للإنفاق على المعالم الدينية وعلى الفقراء، تم الاستيلاء عليها وتوزيعها بين الأوروبيين، الأمر الخطير نظرا للاستخدام الدقيق والديني الذي حدد لهذه الأملاك من قبل مانحيها.

في وقتنا الحالي، رغم قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، القلة من أملاك الأوقاف التي لا تزال موجودة، تسيرها الإدارة الفرنسية، عن طريق وصاية دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرفها. ولا داعي لتوضيح أن ليس لديهم أية سلطة.

بما يعاكس ديننا. تستغل الإدارة الاستعمارية كافة الفرص، خاصة خلال هذه الحرب، لتنظم في مساجدنا وأماكن تعبدنا تظاهرات سياسية. بحضور

حشود تتكون خاصة من الموظفين، تتلى خطب معدة للمناسبات من طرف موظفي الشعائر الدينية، ويصل الحد في انتهاك المقدسات هذا إلى غاية عزف الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرات التي تمس المعتقدات الإسلامية.

هكذا تم تطبيق تصريحات الجنرال بومون في 5 جويلية 1830 وقانون 1851. خلال 89 سنة، أرهق الأهالي بالضرائب: الضرائب الفرنسية والضرائب العربية الموجودة من فترة ما قبل الاحتلال، والتي حافظ عليها المحتلون الجدد. بمعاينة ميزان المداخيل والنفقات بالجزائر، يمكن أن نكتشف بسهولة أن الأهالي مثقلون بالضرائب، وأن الموازنة لا تأخذ مطلقا في الحسبان احتياجاتهم الخاصة. العديد من القبائل لا تحظى بطرقات وأغلبية أطفالنا ليس لديهم مدارس.

بفضل تضحياتنا، تشكلت جزائر فرنسية مزدهرة جدا، حيث زراعة الكروم تمتد على مرمى البصر. البلد مليء بالسكك الحديدة والطرقات التي تربط بين القرى الأوروبية. في مناطق غير بعيدة عن العاصمة، توجد قبائل كاملة، لا نجد بأراضيها ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة وشديدة الانحدار، طرقا للمواصلات، وتوسعات سكانية كبيرة تفتقد لأبسط الضروريات. كما كان الأمر وقت النبي إبراهيم، لا يزال اغتراف الماء يتم بجلد الماعز، في صهاريج أو آبار مفتوحة. في كل شيء حصة الأكثر عددا هي الأقل، وأعباء الأفقر هي الأعلى.

تحت نظام يزعم أنه جمهوري، يحكم القسم الأكبر من السكان بقوانين خاصة تخجل حتى المتوحشين. والنموذجي هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس محاكم استثناء (محاكم قمعية ومحاكم جنائية) تعود لـ 29 مارس 1902 و 30 ديسمبر 1902. يمكن أن نرى في ذلك مثالا لما يزعم أنه التقدم التدريجي نحو الحريات.

33

قائمة الملاحق

لكي لا نوسم بالمغالاة، نلحق بهذه العريضة مطويتين كتبهما فرنسيان من الجزائر: السيدان فرانسوا مارنور، محامي بمحكمة الاستئناف بالجزائر، وشارل ميشال، مستشار عام وعمدة تبسة، تبينان الظلم المقيت الذي تمثله هذه القوانين.

نقدم فيما يلي مثالا آخر، يبين الإخلاف بالوعود المقدمة:

قبل 1912، كانت القوات من الأهالي تجند عن طريق التطوع الإرادي، مقابل بعض الامتيازات التي تمنح للمتطوعين. ألغيت هذه المزايا تدريجيا ووصل الأمر، سنة 1912، إلى التجنيد الإجباري، أولا الجزئي (10% من المجندين)، ثم الكامل، وهذا رغم الاعتراض القوي من الأهالي. طبقت ضريبة الدم مع الانتهاك التام لأكثر مبادئ العدالة أساسية.

مفقرين، مستعبدين ومذلين بقانون الأقوى، لم نكن نعتقد أنه سيأتي يوم نثقل فيه بعبء كهذا مخصص في الأصل للمواطنين الفرنسيين الذين يتمتعون بكافة الحقوق. سقط مئات الآلاف منا في مختلف ميادين القتال، حيث قاتلوا رغما عنهم شعوبا لم يكونوا يطمعون لا في معيشتها ولا في أملاكها. أرامل، أيتام ومبتورو هذه الحرب يفادون بعوائد أو معاشات تقل حتى عن ما يناله الفرنسيون الجدد. العديد من المصابين، العاجزين عن العمل، يزيدون أعداد البؤساء الذين تعج بهم المدن والأرياف.

من السهل على أي مراقب محايد أن يعاين الشقاء الذي يعيش فيه الأهالي. بالجزائر العاصمة نفسها مئات الأطفال من الجنسين في ثياب بالية ومصابين بالكساح، يجرون بؤسهم إلى الشوارع حيث يلتمسون إحسان الناس. في وجود هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة للجزائر غير مكترثة تماما.

34

باستخدام الذريعة الزائفة بعدم المس بالحريات، تم إرخاء الأخلاق تماما والمشروبات الكحولية تقدم بوفرة للأهالي في المقاهي. كمنهزمين خاضعين، تحملنا كافة هذه المعاناة، في انتظار وأملا في تحسن الأوضاع.

التصريح الرسمي الآتي: "لا يمكن أن يجبر أي شعب على العيش تحت سيادة يرفضها"، الذي أدليتم به في ماي 1917 في رسالتكم إلى روسيا، يجعلنا نأمل أنه قد آن أوان ذلك. ولكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الفرنسية بالجزائر، وصل الأهالي إلى درجة استعباد، لحد أنهم أصبحوا عاجزين عن التشكي. الخشية من القمع دون رأفة تغلق كافة الأفواه.

رغم ذلك فإننا نتقدم باسم أبناء وطننا، بنداء للمشاعر النبيلة للرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال مندوبين نختارهم بحرية لتقرير مستقبلنا، في إطار عصبة الأمم. 14 مبدأ للسلم العالمي التي قدمتموها، السيد الرئيس، وقبلها الحلفاء والقوى الرئيسية، يتعين أن تشكل قاعدة لانعتاق جميع الشعوب المضطهدة، دون تمييز في العرق ولا في الدين.

تمثلون في عيون العالم برمته حامل لواء الحقوق والعدالة. لم تتورطوا في هذه الحرب الكبيرة سوى من أجل إفادة جميع الشعوب به. نثق بشدة في وعدكم المقدس. أعدت هذه العريضة لتنويركم ولفت نظركم إلى وضعيتنا كمحتقرين.

وفي الأخير، تقبلوا سيدي الرئيس، التعبير عن فائق احترامي.

أوردها أجيرون في *الجزائر أكتياليتي* (6-12 مارس 1980)

35

قائمة الملاحق

الملحق رقم 4: رسالة مترجمة لكاتب الرئيس الامريكي كلوز للأمير خالد لاعترافه استلام العريضة المقدمة من طرف الضابط كلوز للرئيس الامريكي ولسن[1]

باريس ، 24 ماي، 1919

سيدي العزيز :

إنني أكتب إليكم لأعترف باستلامي العريضة المقدمة من قبل ممثلي عرب الجزائر الخمسة ،هذه العريضة التي أرسلت إلي من قبلكم بواسطة الملازم نوبل ،وإني سأكون سعيدا أن ألفت إليها نظر الرئيس .

المخلص
كاتب سر الرئيس
إلى الأمير خالد الحسني
عن طريق الملازم جورج ب. نوبل
فندق كريون – باريس
(التوقيع في أعلى الورقة)

باريس ، 24 ماي، 1919

عزيزي الملازم نوبل :

ها أنا أضمن هذه الرسالة كلمة (NOTE) للأمير خالد الحسني كما طلبتم في رسالتكم المؤرخة في 23 ماي .

المخلص
كاتب سر الرئيس (كلوز)
إلى الملازم جورج ب. نوبل
فندق كريون – باريس
(التوقيع في أعلى الورقة)

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص ص 179– 180.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 5: صورة لعبد العزيز الثعالبي[1]

الأستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري والزعيم الأكبر في الحركة الوطنية.

[1]– الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 134.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 6: صورة غلاف كتاب تونس الشهيدة

قائمـــة

المصادر والمراجع

قائمـــــة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- **المصادر بالعربية:**

- ابن باديس عبد الحميد، "الفقيد العظيم الأمير خالد"، مجلة الشهاب، ج11، 11 فيفري 1936م.
- توفيق أحمد المدني، حياة كفاح مذكرات (1925م- 1954م)، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.
- الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر و تق: سام حبدي، ط1، القدس، لبنان،1985م.
- الثعالبي عبد العزيز، الكلمة الحاسمة، عرض و تق و تع:أحمد جغام، د ط، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1989م.
- جرانت و تمير ليمارولد، أوربا في القرنين 19 و 20، تر: محمد على أبو درة و لويس اسكندر، ج2، د ط، مؤسسة سجل العرب، 1978م.
- طاهر عبد الله ، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م- 1958م)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س.
- العلوي الطيب محمد ، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830م- 1962م)، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.
- عمر عمر عبد العزيز، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815م- 1919م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م.
- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، م ر ، القاهرة ، 1948م.
- الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، شركة دار الأمة،الجزائر،2011م.

قائمة المصادر والمراجع

- محجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م- 1934م)، تع: عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة)، تونس، 1999م.

- **المراجع بالعربية:**

- بوعزيز يحى ، الاتحاد اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية 1912م-1918م، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009م.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م.
- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م- 1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
- بجاوي عبدالقادر وآخرون، تاريخ العالم الحديث والمعاصر (1870م- 1939م)، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات، 2004م.
- بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830م- 1962م)، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ب) ،2004م.
- بركات أنيسة، محاضرات ودروس تاريخية وأدبية حول الجزائر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.
- بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910م- 1954م)، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- تنيو نورالدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م.
- تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ط5 ،(د.ن.ب)، 2001م.

قائمة المصادر والمراجع

- الجيلالي محمد عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الامة، الجزائر، 2010م.
- جلال يحي، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الاولى الفترة المعاصرة، ج3، د ط، المكتب الجامعي الحديث، د ت.
- بن جراد بلقاسم بن محمد ، قابس عبر التاريخ، د ط، مطبعة السريعة، تونس، د س.
- الحبيب ثامر ، هذه تونس،ط1، تح: الرشيد غدريس و تر: حمدي ساحلي، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1988م.
- الحناشي عبد اللطيف، الشيخ عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المنستيرة في المغرب العربي، أستاذ في التاريخ المعاصر، جامعة منوبة، تونس، د ت.
- داهش علي محمد ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م.
- دسوقي ناهد ابراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918م- 1939م)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001م.
- رونفن بيير ، تاريخ القرن العشرين، تر: نورالدين حاطوم، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1980م.
- رفعت محمد بك، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط،ملتزمة النشرو التوزيع، لجنة البيان العربي، دب، دس.
- زوزو عبد الحميد، تاريخ اوربا والولايات المتحدة (1914م- 1945م)، دار هرمة، الجزائر، 1995م.
- الساحلي حمادي، فصول في التاريخ والحضارة، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.
- الشايبي محمد لطفي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة المالية النقابية (1894م- 1956م)، ج1، مركز النشرة الجامعي، تونس، 2010م.

قائمة المصادر والمراجع

- شاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.
- شوقي عطاالله الجمل وعبد الرزاق إبراهيم عبدالله ، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007م.
- صاري جيلالي وقداش محفوظ، المقاومة السياسية 1900م-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.
- عياد صالح ، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830م-1930م، د ط، ديوان المطبوعات، دب، دس.
- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الاقصى)، ط6، مكتبة الانجلو المصرية، د ب، 1993م.
- العقاد صلاح، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، د س.
- الفاضل محمد بن عاشور ، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، د ت ن ، تونس،1972م.
- الفاضل محمد بن عاشور ، أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000م.
- الفرحي ميلاد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (من النهضة الى الحرب العالمية الثانية)، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1955م.
- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر(1881م- 1956م) ، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع،1986م.
- أبو القاسم سعد الله ، "عريضة الأمير خالد الى الرئيس ويلسن 1919م"، مجلة التاريخ، عد 611، الجزائر، 1981م.
- ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1939م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

قائمة المصادر والمراجع

- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1996م.
- بن موسى الشريف محمد ، علماء منسيون،ج2، ط1، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010م.
- مراد محمد، أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الأيدولوجيات والأزمات) ، ط1، 2010م.
- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م-1939م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.
- مناصرية يوسف، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
- محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1999م.
- مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881م-1964م، د ط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008م.
- نعنعي عبدالمجيد و عبدالعزيز نوار سليمان، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، د ط، د ت.
- نجيب هاشم أحمد ومحمد قاسم، التاريخ الحديث والمعاصر، د ط، دار المعارف، مصر، د ت.
- الهادي الشريف محمد ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سراس، د ب، 1993م.
- الهادي الشريف محمد ، ما يجب ان تعرف عن تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوش ،ط 3، دار سراس، تونس، 1993م.

- الهرماسي محمد صالح ، تونس عروبة متجذرة ودور متجدد، ط1 ، دار نقوش عربية، تونس، 2012م.

- ياغي أحمد إسماعيل ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج 2، دار المريح للنشر والطباعة، الرياض، د س.
- ياغي أحمد اسماعيل ، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة، الرياض، 1997م.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Mahfoud Kaddache, l'émirkhaled , office de duplicationsuniversitaire.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912م- 1936م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001م- 2002م.
- الشايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934م- 1954م) رسالة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007م.
- عواريب لخضر ، شعوب المستعمرات ومؤتمر الصلح 1919م دراسة في العرائض واللوائح الشعوب العربية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015م- 2016م.
- عقيب محمد السعيد، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (1930م- 1934م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2009م- 2010م.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد العالي بعلي ، مؤتمر الصلح وقضايا التحرر في الوطن العربي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015م-2016م.
- مناصرية يوسف، الحزب الدستوري التونسي (1919م- 1934م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986م- 1987م.

- يزير أمحمد ، عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876م-1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010م- 2011م.

رابعا: المجلات

- السويدي هيثم عبد الخضر جبار، "الإدارة الفرنسية في تونس (1939م- 1955م)"، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي نابل.

خامسا: الموسوعات

- الزيدي مفيد ، موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الاولى (1789م- 1914م)، ج3، ط3، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2009م.
- الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج6.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
مـقـدمــة	5 -1
الفصل الأول: مؤتمر الصلح 1919م	22 -6
أولا: مساعي انعقاد المؤتمر.....	10-7
ثانيا: انعقاد المؤتمر.....	14-10
ثالثا: نتائج المؤتمر.....	22-14
خلاصة الفصل.....	23
الفصل الأول: مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح 1919م- 1920م	50 -24
أولا: الوفد الجزائري وعريضته.....	35-25
ثانيا: الوفد التونسي ومطالبه.....	49-36
خلاصة الفصل.....	50

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: تداعيات مؤتمر الصلح 1919م على الاقطار المغاربية	69-51
أولا: على الجزائر.....	59-52
ثانيا: على تونس.....	68-59
خلاصة الفصل.....	69
خاتمة.....	73-70
قائمة الملاحق.....	84-74
قائمة المصادر والمراجع.....	92-85
فهرس المحتويات.....	94 -93
ملخص الدراسة.....	96-95

ملخص الدراسة

ملخص:

لقد تمحور موضوع دراستنا حول مطالب الوفد المغاربي في مؤتمر الصلح **1919- 1920م** ، حيث تسببت الحرب العالمية الأولى بعد انتهائها في خسائر كبيرة بشرية ومادية، فقرر ساسة العالم عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر الصلح، وكان على رأس هؤلاء الرئيس الأمريكي ويلسن الذي اقترح برنامجه المؤلف من أربعة عشر مبدأ كأساس للسلم العالمي. وهدف المؤتمر إلى تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب، حيث خلفت قراراته تحولات عميقة في أوروبا ورسمت ملامح حرب أخرى، لأن المؤتمر تحول عن مساره وأصبح مؤتمر حرب يفرض منطق استعماري توسعي. وجسد مؤتمر الصلح في قراراته مطامع الدول المنتصرة وفق ما تمليه مصالحهم دون مراعاة لظروف الدول المنهزمة، وكذا انعكاساتها على الوضع الدولي. ولقد وضع المؤتمر العرب على المحك خاصة بالمغرب العربي حيث اثبت ان بمقدورهم التنظيم والتوحد اذا توفرت الزعامات. لقد شهدت الأقطار المغاربية أوضاع مزرية في كل المجالات خلال فترة الحرب وبقيت متأثرة بها، ولكن رغم هذا إلا أنهم اكتسبوا تجارب جديدة ظهر منها زعماء جدد تابعوا النشاط السياسي، كما أنها شكلت منطلقا واضحا لحركات هذه الشعوب لأنها خلقت جوا جديدا بما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار خاصة منها المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها. وقد علقت شعوب المغرب العربي آمالا كبيرة على بنود مبادئ ويلسن الأربعة عشر ظنا منهم أنها ستحقق لهم الاستقلال، ففي الجزائر قدم الشعب عريضة حررها الأمير خالد وقدمها الى مؤتمر السلام وخصوصا الى الرئيس ويلسن صاحب بنود حقوق الانسان يطالب فيها بمنح الجزائر الحق بتقرير مصيرها بنفسها، أما بالنسبة للشعب التونسي فلقد قدم الشيخ عبد العزيز الثعالبي مذكرة الى مؤتمر الصلح والتي تعلقت باستقلال تونس وطالبت بتطبيق مبادئ ويلسن الأربعة عشر. و يمكن القول أن المؤتمر ومعاهدات التسوية المنبثقة عنه جسدت مطامع الدول الكبرى التي سيطرت على صياغة المعاهدات لتأمين بلادهم ومعاقبة أعدائهم، ولم يفكر أحد بانعكاسات هذه التسويات على المغرب العربي الذي لم يحقق أمانيه وتطلعاته في تقرير مصيره، بل كرس المؤتمر الهيمنة الاستعمارية عليه وترك العالم يعيش بالأمل الموعود في تحقيق السلام.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الصلح، مطالب، الوفد المغاربي.

ملخص الدراسة

Summary :

The subject of our study revolved around the demands of the Moroccan delegation at the Peace Conference of 1919-1920 AD. After its end, World War I caused huge human and material losses, so world politicians decided to hold an international conference known as the Peace Conference. At the head of these was American President Wilson, who proposed his program consisting of Fourteen principles as a basis for world peace. The conference aimed to settle the differences resulting from the war, as its decisions caused profound transformations in Europe and shaped the features of another war, because the conference diverted from its path and became a war conference that imposed an expansionist colonial logic. The peace conference embodied in its decisions the ambitions of the victorious countries according to what their interests dictated, without taking into account the circumstances of the defeated countries, as well as their repercussions on the international situation. The conference put the Arabs to the test, especially in the Maghreb, as it proved that they can organize and unite if leaders are available. The Maghreb countries witnessed miserable conditions in all fields during the war period and remained affected by it, but despite this, they gained new experiences from which new leaders emerged who continued political activity. It also formed a clear starting point for the movements of these peoples because it created a new atmosphere with the rapprochement and friction it created between them. Peoples and the transmission of ideas, especially those related to the concepts of freedom, independence, and the rights of colonized peoples to self-determination. The peoples of the Maghreb placed great hopes on the provisions of Wilson's fourteen principles, believing that they would achieve independence for them. In Algeria, the people presented a petition written by Prince Khaled and presented to the peace conference, especially to President Wilson, the author of the human rights provisions, demanding that Algeria be granted the right to self-determination. As for the Tunisian people, Sheikh Abdul Aziz Al-Thaalabi submitted a memorandum to the reconciliation conference that related to Tunisia’s independence and demanded the implementation of Wilson’s fourteen principles. It can be said that the conference and the settlement treaties emerging from it embodied the ambitions of the major powers that controlled the drafting of the treaties to secure their countries and punish their enemies. No one thought about the repercussions of these settlements on the Arab Maghreb, which did not achieve its aspirations and aspirations for self-determination. Rather, the conference established colonial hegemony over it and left the world to live. With the promised hope of achieving peace.

Key words: reconciliation conference, demands, the Maghreb delegation.